النونات في اللغة

دراسة صرفية نحوية دلالية

أعداد

د: عبده مروعي حسن هبه

أستاذ اللغويات المشارك في الكلية الجامعية بتربة

جامعة الطائف فرع تربة

النونات في اللغة دراسة صرفية نحوية دلالية

عبده مروعي حسن هبه

قسم اللغويات – الكلية الجامعية – تربة – جامعة الطائف – السعودية

البريد الالكتروني: AMHH٤٢٨@hotmail.com

الملخص:

النون حرف من حروف الهجاء العربي، ومثله مثل باقي حروف الهجاء يؤدي وظائف بنيوية ووظائف دلالية، وذلك من خلال تموضعه بين بقية الحروف، ويحدث لها بعض التغيرات من خلال موقعها ومجاورتها لبعض الحروف وبُعدها عن بعض الحروف، بما يجعلها تُؤثر وتتأثر صرفيًا ونحويًّا وصوتيًا ودلاليًّا، وللنون وظيفة صوتية ناشئة من الحركات على أوآخر الكلمات التي تتعلق بالتفريق بين المعاني، وهو ما اصطلح عليه النحاة بالتنوين سواء أكان رفعاً أو نصباً أو جرًّا، فهذه محاولةٌ مني في إتمام هذا البحث، أرجو أنْ تكون نافعة، لا أدَّعي فيها نُضْجًا أو كمالًا، ولكنَّها مشاركةٌ أردتُ أنْ أنالَ بها شرَفَ مسؤوليةِ خدمةِ هذه اللغة التي نُحِبُّها ونَحْيَا مِن أجلها، وأسأل الله – سبحانه– أنْ يجعل هذا العملَ زادًا لِحُسنِ المصير إليه، وعتادًا لِيُمْنِ القدومِ عليه، إنَّه بكلِّ جميل كَفِيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الكلمات المفتاحية: النون– حرف – هجاء– وظيفة– بنيوية– دلالية– تمضوعه.

Noons in the language, a study of the method of compensation

Abdo Maroui Hassan Heba
Department of Linguistics - University College - Tarbah - Taif University - Saudi Arabia
E-mail: AMHH٤٢٨@hotmail.com

Abstract :
Nun is a letter of the Arabic alphabet, and like the rest of the alphabet, it performs structural and semantic functions, through its placement among the rest of the letters, and it causes some changes to it through its location, its proximity to some letters, and its distance from some letters, which makes it affect and be affected morphologically, grammatically, phonetically and semantically. The noun has a phonetic function arising from the movements on the last words that are related to differentiating between meanings, which is what grammarians termed tanween, whether it is nominative, accusative, or dative. This is my attempt to complete this research. A post I wanted to gain the honor of the responsibility of serving this language that we love and live for. And I ask God - Glory be to Him - to make this work provision for a good destination for him, and equipment for the blessing of coming upon him.

Keywords: Noon - letter - spelling - function - structural - semantic - its content

المقدمة

النون حرفٌ من حروف الهجاء العربي، ومثله مثل باقي حروف الهجاء يؤدي وظائفَ بنيوية ووظائفَ دلالية، وذلك من خلال تموضعه بين بقية الحروف، ويُحدث لها بعضَ التغيُّرات من خلال موقعها ومجاورتها لبعض الحروف وبُعْدها عن بعض الحروف، بما يجعلها تُؤثر وتتأثر صرفيًا ونحويًّا وصوتيًا ودلاليًّا.

وقد كان هذا الحرف بما له من هذا التأثير والتأثر موضعَ اهتمام الصرفيين والنحاة على حَدٍّ سَواء منذ فترة مبكرة من الدرس اللغوي العربي صرفًا ونحوًا، فألف بعض العلماء أبوابًا عن هذا الحرف، فمثلاً ألَّف ابن جني في كتابه "سر صناعة الإعراب" بابَ: حرف النون.

وكما تناول بعض العلماء القدماء هذا الحرف بالبحث، تابع الباحثون في مختلف العصور وصولاً إلى هذا العصر البحث؛ لكشف وتجلية جوانبه المتعددة الصرفيةِ منها، مثل: الزيادة والحذف والقلب، والنحوية، والدلالية، إلا أن هذه الدراسات كانت متناثرةً في مباحثَ مختلفةٍ، فأحببت أن أجمعَ ما تشتت، وألُمَّ ما تناثر تحت عنوان واحد، وأضيف إليها ما نَدَّ عن بحوثهم فلم تنله أقلامهم فكان هذا الجهد تحت عنوان: "النونات في اللغة دراسة صرفية نحوية دلالية"

وأكاد أقطع القول: إن هذا الحرف لا يضاهيه حرف آخر من حروف العربية، وذلك بما له من تداخلات كثيرة، ومباحث متعددة، وحضور قوي في الدلالة، لا يشابهه فيها أي حرف آخر، وقيل: إنَّ (ن) في قوله تعالى : "ن والقلم" هو قسم أقسم الله تعالى به.(١)

أهمية البحث :

(١) انظر: تفسير الفرطبي سورة القلم.

عطفاً على ما ذكرناه في المقدمة عن حرف النون فإن أهمية هذه الدراسة يمكن تلخيصها بما يأتي:

أولًا: إظهار أهمية حرف النون وتشكيلاته في الكلمات المختلفة.

ثانيًا: دراسة أثر موضعات حرف النون في مختلف التشكيلات.

ثالثًا: جمع مسائل حرف النون في بحث واحد.

رابعًا: محاولة الإحاطة بالمسائل المتعددة لحرف النون.

خامسًا: تسليط الضوء على حرف النون

سادسًا: جمع مختلف قضايا النون المتفرقة بين مؤلفات الصرف ومؤلفات النحو ومؤلفات الدلالة.

منهج البحث :

اعتمد منهج البحث هنا على المنهج الوصفي باعتباره أساس المناهج الدراسية لأي ظاهرة لغوية، ثم المنهج التحليلي للظاهرة.

وقد جعلته في ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة وتقفوهم خاتمة وقائمة بالمصادر وفهرس للموضوعات:

أما المقدمة فتناولت فيها، أهمية البحث، ومنهج البحث

الفصل الأول: الدراسة الصرفية، بدأته بتمهيد تناولت فيه النقاط الآتية:

وصف النون ومخرجها، وأنواع النونات.

المبحث الأول: النون المفردة، وتناولت فيه الحديث عن النقاط التالية:

-النون المفردة الأصلية

-النون المفردة الزائدة

-النون الساكنة والتنوين

-مواضع زيادة النون المفردة

-المواضع القياسية لزيادة النون

-مواضع حذف النون المفردة

-المواضع التي ثتبت فيها النون المفردة على غير القياس

مواضع ثبوت النون المفردة في غير مواضع الثبوت

المبحث الثاني : النون غير المفردة، وتناولت فيه النقاط الآتية:

اللاحقة الألف والنون (ان)

الأغراض التي تفيدها زيادة الألف والنون

مواضع حذف النون غير المفردة في التثنية

الفرق بين ألف الاثنين وألف التثنية

الفصل الثاني: الدراسة النحوية، وتناولت فيه النقاط الآتية:

الأثر النحوي للزيادة.

الأثر اللفظي

الفصل الثالث: الدراسة الدلالية، وتناولت فيه النقاط التالية:

دلالات الزيادة.

دلالات الحذف.

ثم الخاتمة، تناولت فيه أهم النتائج والمقترحات، وقائمة بالمصادر والمراجـــع، وفهرس للموضوعات.

وأخيرا أدعو المولى تبارك وتعالى أن يرزقنا السداد والصواب.

الفصل الأول: الدراسة الصرفية

وصف النون مخرجها وأنواع النونات:

يخرج حرف النون من طرف اللسان وما يحاذيه من الأسنان العليا تحت مخرج اللام ، والنون تتصف بأربع صفات متضادة وهي: (الجهر، والتوسط، والاستفال، والانفتاح).

والنون تتصف بالغنة، ولقد اعتبر العلماء الغنة من الصفات اللازمة غير المتضادة، وللنون ثلاث صفات قوية وهي (الجهر ــ التوسط ـــ والغنة). والنون من الحروف المجهورة، ومن الحروف الذلق، والراء واللام والنون في حيز واحد.(١)

وحرف النون يشابهه بعض الحروف بما يضفي عليه بعض الصفات، وتأهله للقيام ببعض الوظائف أفضل من غيره من الحروف، فهو أقرب الحروف إلى حروف المد واللين.

ووما يجعل للنون أهمية كبيرة تلك الوظيفة الصوتية الناشئة من الحركات على أوآخر الكلمات التي تتعلق بالتفريق بين المعاني، وهو ما اصطلح عليه النحاة بالتنوين سواء أكان رفعاً أو نصباً أو جراً، وقالوا عنه: نون ساكنة، وما تعلق بهذه النون الساكنة من أحكام وبخاصة في قراءة القرآن، وسماها: "نون الصّرْف، نَحْو رَأَيْت زيدًا يَا هَذَا، وَتسَمى تنوينًا، وَهِي نون خَفِيفَة فِي الْحَقِيقَة، وتحرك إِذا لقيها سَاكن، نَحْو: جَاءَنِي زيد الْيَوْم.

النون الساكنة والتنوين

ويلحق بالنون المفردة الساكنة التنوين؛ وذلك لشبهه بينهما، فالنون الساكنة أي: النون الخالية من الحركة، وهى النون الثابتة فى اللفظ، والخط، والوصل،

(١) ينظر: لسان العرب ٣/١٣.

والوقف، وتكون فى الأسماء، والأفعال مثل: أفعال الأمر(كن، ولن من الفعل لان)، والحروف مثل: (من وعن)، وتكون متوسطة ومتطرفة.

أمّا التنوين: فهو نونٌ ساكنة زائدة تلحق آخر الأسماء لفظاً، وتفارقه خطا لغير التوكيد، ويعرف التنوين لغة بأنه : التصويت.

واصطلاحًا: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظًا، وتفارقه خطًّا ووقفًا.

الفرق بين النون الساكنة والتنوين:

والفرق بين النون الساكنة والتنوين يكون من خمسة أمور تظهر بتأمل التعريفين السابقين، وهى:

(١) النون الساكنة حرف أصلى من حروف الهجاء، والتنوين زائد.

(٢) النون الساكنة ثابتة لفظًا وخطًا، والتنوين ثابت فى اللفظ دون الخط.

(٣) النون الساكنة ثابتة وصلًا ووقفًا، والتنوين ثابت فى الوصل دون الوقف.

(٤) النون الساكنة تكون فى الأسماء، والأفعال، والحروف، والتنوين لا يكون إلا فى الأسماء دون الأفعال والحروف. ويستثنى من ذلك نون التوكيد الخفيفة التى لم تقع إلا فى موضعين فى القرآن وهما: (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ) [يوسف:٣٢]، (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) [العلق:١٥]. فإنها نون؛ لاتصالها بالفعل، لا تنوين، وإن كانت غير ثابتة خطًا ووقفًا كالتنوين، فهى إذا نون ساكنة شبيهة بالتنوين.

(٥) النون الساكنة تكون متوسطة، أي: في وسط الكلمة، ومتطرفة أي: في آخرها. والتنوين لا يكون إلا متطرفًا، أي: في آخر الكلمة.

<u>ومن الوظائف التي تؤديها هذه النون:</u>

١- التفريق بين المفرد والمضاف.

٢- التفريق بين ما ينصرف من الأسماء ومالا ينصرف.

٣- التفريق بين المتمكن من الأسماء وما ليس بمتمكن.

وهو على أربعة أقسام: تنوين التمكين: وهو اللاحق للأسماء المعربة، كزيد ورجل، إلا جمع المؤنث السالم، نحو: مسلمات، وإلا نحو: جوار وغواش. وتنوين التنكير: وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقًا بين معرفتها ونكرتها، نحو: مررت بسيبويه وبسيبويه آخر. وتنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: مسلمات، فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كمسلمين. وتنوين العوض: وهو على ثلاثة أقسام: عوض عن جملة: وهو الذي يلحق (إذ) عوضًا عن جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ) [الواقعة:٨٤]، أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم، فحذف (بلغت الروح الحلقوم)، وأتى بالتنوين عوضًا عنه، وقسم يكون عوضًا عن اسم: وهو اللاحق لـ(كل) عوضًا عما تضاف إليه، نحو: كل قائم، أي: كل إنسان قائم، فحذف إنسان، وأتى بالتنوين عوضًا عنه، وقسم يكون عوضًا عن حرف: وهو اللاحق لـ(جوار، وغواش) ونحوهما، رفعًا وجرًا، نحو: هؤلاء جوار، ومررت بجوار، فحذفت الياء، وأتي بالتنوين عوضًا عنها. وتنوين الترنم: وهو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة، كقوله:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والْعِتَابَن وقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لقد أَصَابَن(١)

فجيء بالتنوين بدلًا من الألف؛ لأجل الترنم. وكقوله:

أزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكابَنا لَمَا تَزُلْ برِحالِها وكَأنْ قَدِن (٢)

والتنوين الغالي: وأثبته الأخفش، وهو الذي يلحق القوافي المقيدة، كقوله:

وقاتِمِ الأعْماق خاوي المُخْتَرَقْن(٣)

(١) البيت من الطويل، لجرير، في ديوانه بشرح ابن حبيب ٨١٣/٢، دار المعارف، وتاج العروس ٣٢٩/٢٣.

(٢) البيت من الكامل للنابغة الذبياني، في: ديوانه ص ٨٩، دار المعارف.

(٣) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج، في: مجموع أشعار العرب ص ١٠٤، وأساس البلاغة ٥٣/٢.

أنواع النونات:

نون سنخية، وَنون إِضْمَار جمع الْمُؤَنّث، وَنون الْإِعْرَاب، وَنون الْكِنَايَة، وَنون زَائِدَة فِي أول الْفِعْل، وَنون الِاثْنَيْنِ، وَنون الْجمع، وَنون زَائِدَة فِي الِاسْم، وَنون التّأْكِيد، وَنون الصّرْف،

فالنون السنخية، مثل: الْمَسَاكِين والدهاقين، ونون إِضْمَار جمع الْمُؤَنّث، كالنون في قَوْله تَعَالَى: (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) [البقرة:٢٣٧]، فَجعل النُّون ضمير جمع الْمُؤَنّث فِي (يعفون).

وَنون الْإِعْرَاب، نَحْو: يخرجَانِ، وَيخرجُونَ، وعَلامَة الرّفْع فِي ذَلِك ثبات النُّون، وتحذفها عِنْد الْجَزْم وَالنّصب، نحو: لم يخرجَا، وَلم يخرجُوا، وَلنْ يخرجَا، وَلنْ يخرجُوا.

وَنون الْكِنَايَة، نَحْو: أخرجني ضَرَبَنِي زيد، فالياء اسْم مكني، وَالنُّون أدخلت ليبقى الْفِعْل على فَتحته.

وَالنُّون الزَّائِدَة فِي أول الْفِعْل، نَحْو: تقوم، وتقعد، وَنون الِاثْنَيْنِ، نَحْو قَوْلك: الزيدان ، وَنون الْجمع، نَحْو قَوْلك: الزيدون.

وَالنُّون الزَّائِدَة فِي الِاسْم، نَحْو قَوْلك: رجل رعشن، من الرعشة، وضيفن.

وَنون التّأْكِيد، نَحْو: اضربن زيدًا واضربنَّ أَيْضًا بِالتَّشْدِيدِ، فَإِن لَقِي الْخَفِيفَة سَاكن حذفتها لالتقاء الساكنين، وَلم تحرّك كَمَا يُحَرك التَّنْوِين، كَمَا قَالَ الشّاعِر:

لَا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوماً والدَّهْرُ قد رَفَعَهْ (١)

وَتقول على هَذَا اضْرِب الرجل، أَي : اضربن، فتحذف النُّون لالتقاء الساكنين.

وَنون الصّرْف، نَحْو: رَأَيْت زيدًا يَا هَذَا، وَتسَمى تنوينًا، وَهِي نون خَفِيفَة فِي الْحَقِيقَة، وتحرك إِذا لقيها سَاكن، نَحْو: جَاءَنِي زيد الْيَوْم.

(١) البيت من المنسرح، للأضبط بن قريع السعدي، ينظر: تاج العروس ١٢٢/٢١.

المبحث الأول: النون المفردة

ونقصد بالمفردة هي النون التي لا يكون معها حرف آخر، وتدخل فيها النون المشددة، وتكون في أول الكلمة ووسطها وآخرها، وتكون أصلية، وزائدة، ومحذوفة ومنقلبة، وساكنة ومتحركة.

النون المفردة الأصلية:

أما الأصلية: فهي الأصل، وهي التي تكون من أصل بنية الكلمة، وقد وضع العلماء لأصالة الحرف أدلة، منها: بقاء الحرف في جميع تصاريف الكلمة، مثل: أذن، يقال في تثنيها: أذنان وأذنين، وتزاد أولى، وثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة، وسادسة(١) .

وظائف النون الأصلية:

النون الأصلية تكون حرف مبنى، ووظيفتها بناء الكلمة، أما النون الزائدة: فإنها تأتي لمعان مختلفة، وقد جعل الصرفيون النون في عدة أنواع بناء على الوظيفة، فمن هذه الوظائف :

١- المضارعة، وتكون في أول الفعل، نحو: نكتب ونقرأ، وهي حرف.

٢- التوكيد، وهما: نوعان، مخففة وثقيلة، وهي حروف.

٣- الدلالة على الفاعل المؤنث، والمسماة بنون النسوة، في نحو: الطالبات قمن، وهي ضمير.

٤- التفريق بين فعل الأمر وغيره ، قال ابن مالك:

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ(٢)

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ص٧٠.

(٢) ألفية ابن مالك ص ١٠.

قال ابن عقيل: " ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر قبول نون التوكيد والدلالة على الأمر بصيغته، نحو: اضربن واخرجن، فإن دلت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد، فهي اسم فعل وإلى ذلك أشار بقوله:

وَالأَمْرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ(١) "

٥- وقاية الحرف والفعل من الكسر، وتسمى بنون الوقاية، مثل: لعلني وأكرمني، وهي حرف.

٦- الإعراب في الأفعال الخمسة، فهي علامة الرفع فيها، وهي حرف.

النون المفردة الزائدة

سبق الحديث عن أصالة النون، وأن هذا هو الوضع القياسي لها، ولكنها تأتي زائدة في بعض الكلمات، وقد وضع العلماء دلائل للحكم بزيادة أي حرف، ومن ضمنها النون، فمن هذه الدلائل:

١- عدم ثبوتها في بعض تصاريف الكلمة.

٢- إذا وقعت طرفاً بعد ألف، إلا إذا قام دليل على أصالتها في نحو فينان وحسان وحمار قبان فيمن صرف(٢) .

مواضع زيادة النون المفردة :

تزاد النون زيادة قياسية على أصول الكلمة في مواضع، وتزاد أيضًا على غير قياس:

المواضع التي تكون زيادتها قياسية ما يأتي:

١- في أول المضارع، مثل: نكرم.

٢- في صيغه (انفعل)، مثل: انفتح، وانكشف.

٣- في تصاريف: انفعل ينفعل انفعال.

٤- في آخر الكلمة:

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٥.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص٥٠٢.

أ- للإعراب، مثل: الأفعال الخمسة.

ب-لغير إعراب، مثل: التوكيد.

ج- للتثنية، وما ألحق بالمثنى.

د- للجمع، وما ألحق به.

هـ- للدلالة على المتكلمين الفاعلين والمفعول بهم، من نحو: ضَرَبْنا، وضُرِبْنا، ضَرَبونا ، وتسمى (نا) الدالة على الفاعلين، و(نا) الدالة على المفعولين.

أسباب مجي النون حرف زيادة:

١- أنها أقرب حروف الزيادة إلى حروف المد واللين.

٢- أنها أشبه بحروف الإعراب من جهة الغُنَّة، قال: "وقالت الجماعة: إنما اختيرت النون؛ لأنها أشبه بحروف الإعراب من جهة الغُنَّة"(١) .

٣- أنها تناسب المطاوعة؛ لخفتها وسهولتها.

مواضع حذف النون المفردة:

تحذف النون المفردة حذفًا قياسيًا، وغير قياسي.

أولًا: مواضع الحذف القياسي، فيكون في المواضع التالية:

١- الحذف لتوالي الامثال:

وذلك واقع مع حرف النون فقط، وذلك بأن تجتمع ثلاث نونات أو أربع نونات، فإذا اجتمعت ثلاث نونات أو أربع، قيل: توالت الأمثال، وغالبًا ما تجتمع هذه النونات في التوكيد بالنون، سواء الخفيفة أو الثقيلة، حيث تجتمع مع الفعل المنتهي بنون أصلية أو نون نسوة مثل: تضربان، فيعسر النطق بهذه النونات المتواليه، فيكون الحل لهذه المشكلة أحد هذه الحلول:

(١) الصاحبي في فقه اللغة ص٧٨.

أ- التخلص من أحد هذه النونات الثلاث.

ب- التفريق بين هذه النونات، أو الفصل بينهما، ويكون ذلك بإدخال ألف تسمى الألف الفارقة، وذلك عند توكيد الفعل المضارع، وفعل الأمر المسندين إلى نون النسوة بنونات التوكيد.

قال ابن عقيل:" نحو: هل تضربان، وأصله: هل تضربانن، فاجتمعت ثلاث نونات، فحذفت الأولى، وهى نون الرفع؛ كراهة توالي الأمثال، فصار: هل تضربان، وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبة، نحو: هل تضربن يا زيدون، وهل تضربن يا هند، وأصل (تضربن) تضربونن، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، فصار: تضربون، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصار تضربن، وكذلك تضربن، أصله: تضربينن، ففعل به ما فعل بتضربونن"(١) .

٢- إبدال الياء من النون:

كما في قوله تعالى: (لَمْ يَتَسَنَّهْ) [البقرة:٢٥٩]، قال ابن جني: "وقرأت على أبي علي بإسناده عن أبي عبيدة: قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: لم يَتَسنّ، لم يتغير، هو من قوله تعالى: (حَمَإٍ مَسْنُونٍ) [الحِجر:٢٦]، أي: متغير فقلت له: لم يتسَنّ من ذوات الياء، و(مسنون) من ذوات التضعيف، فقال: هو مثل (تظَنّيت)، وهو من الظن. وأصله على هذا القول: لم يتَسَنَّن، ثم قُلبت النون الآخرة ياء هربًا من التضعيف، فصار: يَتَسّنيُ، ثم أبدلت الياء ألفًا، فصار: يتَسَنَّى، ثم حذفت الألف للجزم، فصار: لم يتَسَنَّ"(٢) .

(١) شرح ابن عقيل ٣٩/١.

(٢) سر صناعة الإعراب ٣٤٨/٢.

٣- حذف نون أكون:

ويكون إذا جزم الفعل المضارع من كان، قيل: لم يكن، والأصل يكون فحذف الجازم الضمة التي على النون، فالتقى ساكنان الواو والنون، فحذف الواو؛ لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ لم يكن، والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفًا لكثرة الاستعمال، فقالوا: لم يك، وهو حذف جائز لا لازم، ومذهب سيبويه ومن تابعه: أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاة ساكن، فلا تقول: لم يك الرجل قائمًا، وأجاز ذلك يونس، وأما إذا لاقت متحركًا فلا يخلو إما أن يكون ذلك المتحرك ضميرًا متصلًا أو لا، فإن كان ضميرًا متصلًا لم تحذف النون اتفاقًا، كقوله لعمر رضي الله عنه في ابن صياد: إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله، فلا يجوز حذف النون، فلا تقول: إن يكه، وإلا يكه، وإن كان غير ضمير متصل جاز الحذف والإثبات، نحو: لم يكن زيد قائمًا، ولم يك زيد قائمًا[(١)].

قال ابن مالك:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ[(٢)]

٤- الحذف للنصب والجزم في الأفعال الخمسة.

<u>مواضع الحذف غير القياسي للنون المفردة:</u>

ويكون هذا الحذف للنون المفردة الأصلية التي هي من بنية الكلمة، ويكون للنون المفردة الزائدة، فمن مواضع حذف النون المفردة الأصلية ما يلي:

١- <u>حذف نون الفعل المضارع:</u>

حذفت النون من " فنجي" في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِين) [يوسف:١١٠].

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٩٩/١.

(٢) ألفية ابن مالك ص ٢٢.

ينبغي أن نوجه رسم النون في الفعل المشار إليه وفق اختلاف القراءات، ويمكن تصنيف القراءات وفق رسم النون إلى نوعين:

الأول: القراءة بنون واحدة، وهذا يعني أن النون لم تحذف، فقد قرئت: "فَنُجِيَ من نشاء"، والمعنى: من يشاء الله تَنْجِيَتَه، وقرئت: "فَنَجَى" عطفًا على الفعل الماضي "جاءهم"، وقرئت "فنجّي" على البناء المجهول، وهي رواية نصر بن علي عن أبيه عن أبي عمرو[1]، ولكن أبا بكر رفض هذه القراءة؛ لأن الإدغام لا يجوز في هذا الموضع؛ لأن النون الأولى مفتوحة والثانية ساكنة، ولا يجوز إدغام المتحرك في الساكن، وكذلك لا تدغم النون في الجيم.

الثاني: القراءة بنونين، وهذا يعني أن النون الثانية قد حذفت، فقد قرئت: "فننجي" على الاستقبال، والمعنى: ننجي نحن من نشاء، وهو فعل الله عز وجل.

وكذلك حذفت من "ننجي" في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء:٨٨]. ويرى الفراء أن النون الأولى متحركة، والثانية ساكنة، فلما خفيت حذفت، وهذا توجيه قريب من قاعدة ما يلفظ يكتب، وهي قاعدة لا تنسجم مع واقع الرسم القرآني.

ويعلل الفراء قراءة عاصم بنون واحدة ونصب "المؤمنين" بأنه أضمر المصدر في "نجّي"، فنوى به الرفع ونصب "المؤمنين"، نحو: ضرب الضربُ زيدًا، ثم تكني عن الضرب، فتقول: ضرب زيدًا، وكذلك نجي النجاءُ المؤمنين.

وقد أثار هذا التوجيه سخط الزمخشري إذ يقول: "وننجي ونجي، والنون لا تدغم في الجيم، ومن تمحّل لصحته، فجعله (فعَّل)، وقال: نجي النجاء المؤمنين، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره، ونصب المؤمنين بالنجاء فمتعسّف بارد التعسّف[2] .

(١) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة١٦٨/١، والنشر في القراءات العشر٢٩٦/٢.

(٢) ينظر: تلحين النحويين للقراء ص٤٤.

٢- حذف نون لدن:

قال ابن مالك:

وَفِـــي لَـــدُنِّي لَـــدُنِي قَـــلَّ وَفِـــي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَـذْفُ أَيْضـاً قَـدْ[١]

قال ابن عقيل: " أشار بهذا إلى أن الفصيح في (لدني) إثبات النون، كقوله تعالى: (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) [الكهف:٧٦]، ويقل حذفها، كقراءة من قرأ: (من لدني) بالتخفيف[٢]، والكثير في (قد) و(قط) ثبوت النون، نحو: قدني وقطني، ويقل الحذف، نحو: قدي وقطي، أى: حسبي، وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله:

قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدي ليسَ الإمامُ بالشَحيحِ المُلْحِدِ[٣]

وفي لسان العرب: " ولَدُنْ: الموضع الذي هو الغاية، وهو ظرفٌ غير متمكِّن بمنزلة عِنْدَ، وقد أدخلوا عليها (مِنْ) وحدها من بين حروف الجر. قال تعالى: (مِنْ لَدُنَّا). وجاءت مضافةً تخفض ما بعدها. وفي لَدُنْ ثلاث لغات: لَدُنْ، ولدى، ولد.

وقد حمل حذف النون بعضهم على أن قال: لدن غدوة، فنصب غدوة بالتنوين. قال ذو الرمة:

لَدُنَ غدوة حتَّى إذا امْتَدَّتِ الضُحى وحَثَّ القَطينَ الشَّحشحانُ المكلفُ[٤]

لأنه توهم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين، فنصب كما تقول ضارب زيدًا. ولم يعملوا لدن إلا في غدوة خاصة"[٥] .

---

(١) ألفية ابن مالك ص١٣.

(٢) النشر في القراءات العشر٣١٣/٢.

(٣) البيت من الرجز لحميد الأرقط، ينظر: تاج العروس ٣٣٣/٢.

(٤) البيت من الطويل لذي الرمة، في: ديوانه ص ١٧٣، دار المعرفة، وتهذيب اللغة ٤٤٢/٣.

(٥) ينظر: لسان العرب ٢١٤٦/٦.

ومن مواضع حذف النون المفردة الزائدة على غير قياس ما يلي:

١- حذف نون الوقاية في المواضع التي تقع فيها.

٢- حذف نون الأسماء الموصولة المثاناة (اللذان، واللتان)

قال ابن عقيل: "وأما الموصول الاسمي، فـ(الذي) للمفرد المذكر، و(التي) للمفردة المؤنثة، فإن ثنيت أسقطت الياء، وأتيت مكانها بالألف في حالة الرفع، نحو: اللذان واللتان، والياء في حالتي الجر والنصب، فتقول: اللذين واللتين، وإن شئت شددت النون عوضًا عن الياء المحذوفة، فقلت: اللذان واللتان، وقد قرىء: واللذان يأتيانها منكم، ويجوز التشديد أيضًا مع الياء، وهو مذهب الكوفيين، فتقول: اللذين واللتين، وقد قرىء: ربنا أرنا اللذين بتشديد النون، وهذا التشديد يجوز أيضًا في تثنية (ذا وتا) اسمي الإشارة، فتقول: ذان وتان، وكذلك مع الياء، فتقول: ذين وتين، وهو مذهب الكوفيين، والمقصود بالتشديد أن يكون عوضًا عن الألف المحذوفة، كما تقدم في الذي والتي".

في تثنية الاسم الموصول لغات: منها: اللذان واللتان والذين واللتين، هذا هو المشهور، وبعضهم أجاز أن يُقال: (اللتا) و(اللذا) بحذف نون التثنية في حالة الرفع فقط.

قال : "وذلك لأن اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون، كما حذفت في الموصول في قوله:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلا المُلُوكَ وفَكَّكا الأَغْلاَلا(١)

قال محمد محيي الدين عن علة اقتصارهم على الحذف في حالة الرفع فقط: فإن قُلْتَ: فما عَسَى أنْ يَكونَ السرُّ في تَجْويزهم الحذفَ مِن المُثَنّى في حالةِ الرفعِ دُونَ حالَتَيِ النصبِ والخفضِ؟

(١) البيت من الكامل للأخطل، في: ديوانه ص ٢٤٦، دار الكتب العلمية، ولسان العرب ٣٤٩/٢.

فالجوابُ عن ذلك أنْ نَقولَ لك: إنّ امتناعَ التِباسِ المُثَنّى بالمُفردِ في حالةِ الرفعِ قد أباحَت لهم الحذفَ، وإنّ جَوازَ التِباسِ المُفْرَدِ بالمُثَنّى في حالَتَيِ النصبِ والجَرّ هو الذي مَنَعَهُم مِن الحَذْفِ.

فإن قُلْتَ: فكيفَ يُمْكِنُ الالتباسُ وقد عَلِمْنا أنّ صلةَ الموصولِ لا بُدّ أن تَشْتَمِلَ على ضميرٍ يَرْبِطُ الموصولَ بالصلةِ، وهذا الضميرُ يَجِبُ أن يكُونَ مُطابقًا للموصولِ في إفرادِه وتثنِيَتِه وجَمْعِه، فأنا آمَنُ -بوجودِ هذا العائدِ - مِن التباسِ المُفردِ بالمُثَنّى؟

فالجوابُ عن هذا أن نَقولَ لك: لقد حَفِظْتَ شَيْئًا وغابَت عنك أَشْياءُ! فإنّ هذا الضميرَ - وإن يَكُنْ مِمّا لا بُدّ منه - غَيْرُ واجبِ الذِّكرِ، بل قد يكونُ مَذْكورًا، وقد يكونُ محذوفًا وهو مُرادٌ، فلو حُذِفَ هذا الضميرُ لالتبَسَ الكلامُ كما في المثالِ الذي ذَكَرْناه لك، ثُمّ إنّ الصلةَ لا يَجِبُ أن تَكونَ جُملةً يَظْهَرُ فيها الضميرُ أحيانًا، بل قد تكونُ الصلةُ ظَرْفًا نحوُ أن تَقولَ: (إنّ الذي - أو التي - عندك مِن قَومٍ صالحِينَ)، فلا يَدْرِي المُخاطَبُ أمُفردًا أَرَدْتَ أم جَمْعًا، فلَمّا كانَ الالتباسُ حادِثًا في كثيرٍ مِن صُوَرِ الكلامِ امتَنَعوا مِن الحذفِ، فتَفَهَّمْ هذا القولَ، واللّهُ يُرْشِدُكَ.

السؤال: علل محيي الدين لعدم جواز حذف النون في حالتي النصب والجر فلا يقال في (اللذيْن) ولا(اللتيْن) لالتباس المفرد بالجمع، وفي كلامه ثلاثة إشكالات:

أولًا: اللغة التي يتحدث عنها إنما هي المثنى المنصوب والمجرور، أي (اللذيْن، واللتيْن) فلا يقال: الذي، ولا: التي، بحذف النون، على هذه اللغة! فكيف يعلِّل بالتباس المفرد بالجمع في مثاله، مع أنّ الكلام عن المثنى، فأين المثنى الملتبِس بغيره هنا؟

ثانيًا: مما يُشكِل أيضًا أنّ (التي) لا تلتبس بالجمع؛ لأنّ الجمع (اللاتي)

ثالثًا: مما يُشكِل أيضًا: هل هناك لغة في حذف نون (الذين) حتى تلتبس بالمفرد هنا؟

٣- حذف نون مئين

عند جمع لفظ (مائة) فإنها تجمع بالألف والتاء، فيقال: مئات وقد تجمع بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون نصباً وجراً، مئون ومئين، وقد تحذف هذه النون من غير مسوغ، تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله: وحاتم الطائيّ وهّاب المئي، يقصد المئين(١).

المواضع التي ثبتت فيها النون المفردة على غير القياس:

وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس: معتقب الإعراب، تنبيهًا على مخالفته للقياس، فكأنه مكسّر، فجرى فيه إعراب المكسّر، فيدخله التنوين ولا يسقط بالإضافة، ويلزمها الياء إذن، كما يلزم إذا سمّي بجمع سلامة المذكر، وأكثر ذلك في الشعر ؛ هذا قبل العلمية، وأمّا بعدها، فكون النون معتقب الإعراب شائع في الاختيار في هذا النوع، كما في الجموع القياسية مع العلمية.

وحكي عن أبي عبيدة وأبي زيد: جعل نون (مقتوين) معتقب الإعراب، ولعلّ ذلك لأن القياس: مقتويّون بياء النسب، فلما حذفت ياء النسب صار: مقتوون، كقلون؛ وقوله: متى كنا لأمك مقتوينا، الألف فيه بدل من التنوين، إن كان النون معتقب الإعراب، وإلّا فالألف للإطلاق؛ وحكيا جميعا: رجل مقتوين، ورجلان مقتوين، ورجال مقتوين، قال أبو زيد: وكذا للمرأة والمرأتين والنساء؛ ولعل سبب تجرّئهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الأصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع، وذلك من ثلاثة أوجه: كون النون معتقب الإعراب، وحذف ياء النسب التي في الواحد، وهو مقتويّ، وإلحاق علامة الجمع بما بقي منه، وهو مفتوح مع عدم استعماله، ولو استعمل لقلب واوه ألفًا، فقيل: مقتى، ولجمع على: مقتون كأعلون، لا على مقتوون، وإنما قلنا: إن واحده (مقتو) المحذوف الياء، كما قال سيبويه في المهلبون، والمهالبة: إنه سمّى كل واحد منهم باسم من نسب إليه، فكأن كلّا منهم مهلّب؛

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٩٧/٣.

لأن الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب، ويجوز أن يقال: إن ياء النسب في مثل: مقتوون، والأشعرون، والأعجمون، حذف بعد جمعه بالواو والنون، وكان الأصل: مقتويون، وأشعريون وأعجميون.

أغراض حذف النون المفردة :

١- تخفيف اللفظ.

٢- إضافة معنى جديد.

٣- تقصير الصلة.

ذكرها الرضي، قال: "إنما تحذف النون في الإضافة لما مرّ في أوّل الكتاب، من أنها دليل تمام الكلمة، وقد تسقط للضرورة، كقوله:

هُما خُطَّتا: إمَّا إسارٌ ومِنَّةٌ وإمَّا دَمٌ، والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ(١)

برفع (إسار) أمّا إذا جرّ فبالإضافة، و(إمّا) فصل، وقد تسقط لتقصير الصلة، كالضاربا زيدًا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل".

وقال: "أما حذف النون فقد مضى في المثنى، وقد تحذف النون للضرورة كما في المثنى، أو لتقصير الصلة، كما في قوله:

الحافِظُو عَوْرَةِ العَشِيْرَةِ لا يَأْ تِيْهِمُ مِن وَرائنا وكَفُ(٢)

وذلك لأن اللام موصول، وقد طالت الصلة بنصب المفعول، فجاز التخفيف بحذف النون، كما حذفت في الموصول في قوله:

أبني كليب إنّ عمّيّ اللذا قتلا الملوك وفكّكا الأغلالا(٣)

(١) البيت من الطويل لتأبط شرا، ينظر: ديوانه ص٨٩.

(٢) البيت لعمرو بن امرئ القيس، وقيل: لقيس بن الخطيم، ينظر: شرح التسهيل ٧٣/١، وخزانة الأدب ٢٧٢/٤.

(٣) سبق تخريجه.

إبدال النون حرفاً آخر:

تقلب النون المفردة إلى حرف آخر قياسًا في مواضع، وتقلب كذلك في مواضع على غير قياس، وذلك مرده إلى اقتضاء صوتي ناتج إما عن تقارب المخرج أو الصفة، ونبدأ بمواضع القلب القياسي كما يلي:

(أ) إبدالها ألفًا:

١- إبدال نون التوكيد الخفيفة:

تُعطَى في الوقف حُكم التنوين، فإنْ وقعت بعدَ فتحة قُلِبت ألفًا، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، وكقول الشاعر الأعشى مِن قصيدة يمْدَح فيها الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم:

وَإِيَّاكَ وَالمَيْتَاتِ لاَ تَقْرَبْنَهَا وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا(١)

والشاهد فيه قوله "فاعبدَا" حيث أبدل نون التوكيد الخفيفة ألفًا في الوقْف، والأصل فيها "فاعبدن".

٢- إبدال نون "إذن" ألفا:

نص النحاة واللغويون على إبدالها ألفاً في الوقف، تشبيهاً لها بنون المنصوب، وقيل: يوقف بالنون، كنون (لن وإنْ) وهو رأي المازني والمبرد، وقد أدى الخلاف في الوقف عليها إلى خلاف في رسمها، فالجمهور يكتبونها بالألف كما جاءت في المصحف، أما المازني والمبرد فيكتبانها بالنون.

وعلل ابن قتيبة رسمها بالألف؛ لأن الوقف عليها بالألف، وشبهها بالنون الخفيفة في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، و﴿وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، ويضيف الضباع تعليلاً آخر لرسمها بأنها "لما أشبهت المنون المنصوب في كونها ساكنة في الطرف مفتوحاً ما قبلها مبدلة في

(١) البيت من الطويل للأعشى، في: ديوانه ص ١٣٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ٦٩٧/٢.

الوقف ألفاً كتبت في جميع المصاحف ألفاً لذلك.

قال ابن جني: " الثالث: إبدال الألف من نون (إذن)، وذلك أيضًا في الوقف، تقول: أنا أزورك إذا، تريد: إذن، وإذا وقفت على قوله عز وجل: {فَإِذًا لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا} [النساء: ٥٣]،قلت: {فَإِذَا} وإنما أبدلت الألف من نون "إذن" هذه، ونون التوكيد التي تقدم ذكرها آنفا لأن حالهما في ذلك حال النون التي هي علم الصرف، وإن كانت نون "إذن" أصلا وتانك النونان زائدتين.

فإن قلت: فإذا كانت النون في (إذن) أصلًا وقد أبدلت منها الألف، فهل تجيز في نحو "حسن" و"رسن" و"علن" ونحو ذلك مما نونه أصل أن تقلب نونه، فيقال فيه: "حسا" و"رسا" و"علا"، وفي "فدن": "فدا" وفي "زمن": "زما"؟

فالجواب: أن ذلك لا يجوز في غير "إذن" مما نونه أصل، وإن كان ذلك قد جاء في "إذن" من قبل أن "إذن" حرف، فالنون فيها بعض حرف كما أن التنوين ونون التوكيد ونون الصرف، وأما النون من "حسن" و"حسنا" و"حسن" فالنون في ذلك كالدال من "زيد" والراء من "بكر"، ونون "إذن" ساكنة كما أن نون التوكيد ونون الصرف ساكنتان، فهى بهما –لهذا ولما قدمناه من أن كل واحدة منهما حرف– كما أن النون في "إذن" بعض حرف– أشبه منها بنون الاسم المتمكن"[١].

(ب) إبدالها ميمًا:

وذلك إذا جاء بعدها (ما) الزائدة من نحو حروف الجر، مثل: عما ، مما ، فتقلب النون ميماً، وتدغم في ميم (ما).

أما القلب غير القياسي فقد تقلب النون إلى حرف آخر أو يقلب الحرف إلى نون ويكون مرد ذلك إلى أمور لهجية، ويكون ذلك في كلمات وردت عن العرب منها:

(١) سر صناعة الإعراب ٦٧٩/٢.

القلب اللهجي في مثل لعن في لعل

قال: وأمّا" لَعَلّ"، فقد قالوا فيها" :لَعَلّ "و"لَعَنّ"، فالنون بدلٌ من اللام، وذلك لكثرةِ" لعلّ"، وعمومِ استعمالها، والنونُ تقارب اللامَ في المَخْرج، ولذلك تُــدّغم النون عند اللام في نحو قوله: (مِنْ لَدُنْهُ)[النساء:٤٠]، وتحذف نونُ الوقاية معها كما تحذف مع النون في" لَعَلِّي"، كما تقول" :إنّي "و"كَأَنّي"، وأرى أنّهما لغتــان لقلّة التصرّف في الحروف، فاعرفه.

المبحث الثاني : النون غير المفردة

وهي التي تكون مع حرف آخر تلازماً أو تضاماً يفيدان معني جديداً، ولهذا الحرف مواصفات يجب أن تكون فيه هي:

١- أن يكون هذا الحرف قبلها، ولا يكون بعدها.

٢- أن يكون معه حرفين فقط، وليس أكثر من حرفين.

٣- ألا يكون هذا الحرف مشدداً.

٤- ألا يدغم هذا الحرف في النون.

٥- هذه الحروف لا تتجاوز أحد حروف العلة الثلاثة، وهي الألف والواو والياء، فالنون تلازم أحرف العلة ولا تلازم أحرفاً غيرها.

٦- أن تكون الزيادة في آخر الكلمة.

٧- تزاد للتثنية ولجمع الذكور مع الألف والواو والياء، وتكون في المثنى مكسورة، وفي الجمع مفتوحة، قال ابن مالك:

وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقُ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ(١)

قال ابن عقيل: حق نون الجمع وما ألحق به الفتح، وقد تكسر شذوذاً ومنه قوله:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وبَنِي أَبِيهِ وأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ(٢)

وقوله:

أَكُلُّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلاَ يَقِيْنِي؟

وَمَاذاَ يَدَّرِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِيْنِ؟(٣)

---

(١) ألفية ابن مالك ص١١.

(٢) البيت من الوافر لجرير، في: ديوانه بشرح ابن حبيب ٤٢٩/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٨٥/١.

(٣) هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي، ينظر: شرح ابن عقيل ٦٨/١.

وليس كسرها لغة خلافا لمن زعم ذلك، وحق نون المثنى والملحق به الكسر وفتحها لغة ومنه قوله:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيْبُ(١)

وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة، وليس كذلك بل كسرها في الجمع شاذ، وفتحها في التثنية لغة، كما قدمناه، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان: وظاهر كلام المصنف الثاني"(٢).

ويسمي اللغويون المحدثون هذه النون وما اجتمع معها باللاحقة التي تلحق الكلمات لمعنى تأتي به، فيكون عندي اللاحقة الألف والنون (ان)، واللاحقة الواو والنون (ون)، واللاحقة الياء والنون (ين)، ووتعرف اللاحقة بأنها جزءٌ ثانويٌّ يُلْحَق بالأصل، أو أنها ما يضاف من الحروف إلى آخر الكلمة لاشتقاق كلمة أخرى.

والحقيقة أن مجيء النون هنا مع حرف آخر هو مجيء اقتضائي، أي: أن النون هنا ليست مقصودة، وإنما المقصود هو الحرف الذي قبلها للدلالة عن المعنى المراد سواء بالتثنية أو الجمع، ولذا جاز حذفها في التثنية والجمع والأفعال الخمسة.

فالنون في المثنى والجمع عوض عن التنوين في المذكر، أما الأفعال الخمسة فهي علامة إعراب فرعية تنوب عن الضمة في الرفع.

---

(١) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لحميد بن ثور الهلاليّ-رضي الله عنه-، في: ديوانه ص٥٥، الدار القومية القاهرة، والصحاح ٥٦٣/٢.

(٢) شرح ابن عقيل ٦٧/١.

أولاً : اللاحقة الألف والنون (ان)

عند الحديث عن اللاحقة الألف والنون تبدوا لنا عدة استفهامات حولها، من هذه الاستفهامات:

هل تزاد الألف لوحدها أو لابد من مجيء حرف آخر؟ هل هناك ترابط عضوي بين الألف والنون ؟ بمعنى أن الألف لا تزاد وحدها، ولابد من مجيء حرف آخر معها يكون هو حرف النون، أو العكس أن النون لا تزاد إلا مع الألف؟

ولنبدأ الحديث أولاً عن الألف، عند النظر في كلام العلماء عن زيادة الألف نجد أنهم يقولون: إن الألف تزاد بغير ضميم، أي: وحدها دون أن يشرط زيادتها مع حرف آخر، وإن لها مواضع زيادة، ومن هذه المواضع:

- أن تكون الألف الزائدة بعد ثلاثه أصول، أي: رابعة فصاعدًا، وليس هناك ألف رابعة أصلية، مثل: ضارب وعماد وحبلى.

ب- مواضع زيادة النون

هل تزاد النون وحدها بدون ضميم ؟

من خلال استقراء مواضع زيادة النون لم نجد أن النون غير المفردة تزاد وحدها، فعندئذ سوف تخرج من كونها نون غير مفردة، وسيكون مكان بحثها هي النون المفردة، وليست غير المفردة.

ج- مواضع زيادة الحرفين معًا

تزاد هذه اللاحقة في أربعة مواضع قياسية، وموضع غير قياسي:

الأول: لتثنية الأسماء في حالة الرفع، من نحو: كتابان ورجلان.

الثاني: في مثنى الأفعال الخمسة في حالة الرفع (يفعلان وتفعلان).

الثالث: في صيغة فعلان بتحريك الفاء بالحركات الثلاث (فَعْلان) أو (فُعْلان) أو (فِعْلان) وأما البدل فذهب أصحابنا إلى أن النون في فعلان نحو: سكران وغضبان وولهان وحيران بدل من همزة فعلاء نحو:

حمراء وصفراء؛ وإنما دعاهم إلى القول بهذا أشياء: منها :أن الوزن في الحركة والسكون في فعلان وفعلاء واحد، وأن في آخر فعلان زائدتين معًا، والأولى منهما ألف ساكنة كما أن فعلاء كذلك(١).

الرابع : في التأكيد فيجب الإتيان بالألف الفارقة.

والموضع غير القياسي: هو النسب.

<u>الأغراض التي تفيدها زيادة الألف والنون :</u>

١- التثنية.

٢- تكوين صيغة جديدة هي فعلان.

٣- الإعراب.

٤- النسب.

٥- التفريق بين المذكر والمؤنث، قال أبوبكر الأنباري: "والأفعى يقع على المذكر والمؤنث، وقد تقول العرب لذكر الأفاعي: الأفعوان".(٢)

وقال:" كما أن الأفعى والعقرب والضبع يقعن على المذكر والمؤنث، فإذا أرادوا ما لا يكون إلا مذكرًا قالوا: أُفْعُوان وعقرُبان وضبعْان"(٣).

٦- في ألفاظ خاصة بالنداء

من مواضع زيادة الألف والنون في ألفاظ مخصوصة لا تكون هذه الزيادة إلا في النداء، مثل قولهم لكثير اللؤم: يا لؤمان، ولكثير النوم: يا نومان، قال ابن مالك:

وَقُلْ بَعْضُ ما يُخَصُّ بِالنِّدَا لُؤْمَانُ نَوْمَانُ ، كَذَا وَاطَّرَدَا(٤)

---

(١) سر صناعة الإعراب ١٠٧/٢.

(٢) المذكر والمؤنث ١٦٦/١.

(٣) المصدر السابق ١٣٩/١.

(٤) ألفية ابن مالك ص ٥١.

قال ابن عقيل: "من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء، نحو: يا فل، أي: يا رجل، ويالؤمان للعظيم اللؤم، ويانومان للكثير النوم، وهو مسموع".

وسوف نفصل الحديث عن هذه اللاحقة في هذه المواضع :

أولاً: زيادة الألف والنون للتثنية:

١- القول على هذه اللاحقة (ان) في الموضع الأول، وهو تثنية الأسماء في حالة الرفع، فـ (المثنى) لغةً هو: مصدر من ثنّى، يثنّي، أي: جعل الشيء اثنين، أما تعريفه في الاصطلاح حسب قول ابن خروف: فهو أن تزيد على الاسم المُطلق زيادتين، إحداهما الألف في حالة الرفع، والياء في حالتي النصب والجر، والثانية هي نونٌ مكسورة، والزيادتان عوض عن تكرار الاسم نفسه اختصارًا.

وينبي على هذا التعريف ما يلي:

١- أن الألف زائدة والنون زائدة كذلك.

٢- أنهما مصطحبان، أي: لابد من اجتماعهما حتى تتحقق التثنية.

٣- لا تحدث التثنية بالألف فقط أو النون فقط.

٤- أنهما على هذا الترتيب الألف ثم النون، ولا تسبق النون الألف.

٥- أنهما حرفان.

٦- أنهما لا يعملان.

٧- مجيئهما لغرض هو التثنية.

٨- أن النون مكسورة.

وهذه النقاط نجعلها على سبيل الإجمال، لكن عند التفصيل تظهر بعض القضايا:

١- أن الألف تسمى ألف الاثنين ، ولا يقال النون للاثنين أو الألف والنون للاثنين .

٢- عند الإعراب تجعل الألف علامة للإعراب وليس النون أو الألف والنون معاً، فيقال: مبتدأ مرفوع، أو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى.

٣- يجعلون النون عوضًا عن التنوين في المفرد.

٤- أنهم يجعلون مجيء هذه اللاحقة للإعراب؛ ليفرقوا بينها وبين ما جيء به لغير إعراب، وهو صيغة فعلان، بينما الذي يخص الإعراب منها هو الألف فقط.

٥- وتفترق هذه اللاحقة عن شبيهات لها بالشكل، مثل: (أنْ) المخففة، (إن) الشرطية فإنهما وإن كانا يشبهان اللاحقة، فإنهما يختلفان عنها في عدة أمور على النحو التالي:

٦- أن هذين الحرفين لا يلحقان آخر الكلمات، وإنهما يعملان، وأن هذين الحرفين مبنيان على هذه الصيغة بالوضع، بينما هذه اللاحقة ليست من العوامل، وأن تلازمهما ليس بالوضع، وأنهما في نية الانفصال، فللألف وصف مستقل، والنون وصف مستقل .

٧- لم يجعلوا وجود النون علامة إعراب كما جعلوها في اللاحقة التي تلحق الأفعال.

٨- أن هذه اللاحقة لا تحذف كاملة، أي: الحرفين معاً، وإنما الذي يحذف منها هو النون.

٩- لا يقال: إن الألف أصلية أو زائدة وكذلك في النون، ولكن يحدث في الألف إعلال وإبدال بسبب الاقتضاء الصوتي لنظام اللغة.

١٠- أنها دليل تمام الكلمة كما قال الرضي.

وقد سطر ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب الخلاف حول حرف الألف، هل هي حرف إعراب أو غير ذلك؟ هذه نلخصه بما يلي:

"واعلم أن هذه الألف قد زيدت في الاسم المثنى علمًا للتثنية، وذلك قولهم :رَجُلان، وفَرَسان، وزَيدان، وعمران. واختلف الناس من الفريقين في

هذه الألف ما هي من الكلمة، فقال سيبويه[١] : هي حرف الإعراب، وليست فيها نية إعراب، وإن الياء في حال الجر والنصب في قولك: مررت بالزيدين، وضربت العَمْرين حرف إعراب أيضًا، ولا تقدير إعراب فيها، وهو قول أبي إسحاق، وابن كيسان، وأبي بكر، وأبي علي.

وقال أبو الحسن : إن الألف في التثنية ليست حرف إعراب، ولا هي أيضًا إعراب، ولكنها دليل الإعراب، فإذا رأيت الألف علمت أنَّ الاسم مرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أنَّ الاسم مجرور أو منصوب. وإليه ذهب أبو العباس[٢].

وقال أبو عمرو الجرمي صالح بن إسحاق : الألف حرف إعراب كما قال سيبويه، ثم إنه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب.

وقال الفراء وأبو إسحاق الزيادي : الألف هي الإعراب، وكذلك الياء. واعلم أنا بلونا هذه الأقوال على تباينها وتنافرها واختلاف ما بينها، وترجيح مذاهب أهلها القائلين بها، فلم نر فيها أصلب مكسرًا ولا أحمَدَ مَخبرا من مذهب سيبويه، وسأورد الحجاج لكل مذهب منها والحجاج عليه.

إن سأل سائل فقال : ما الدليل على صحة قول سيبويه: إن ألف التثنية حرف الإعراب دون أن يكون الأمر فيها على ما ذهب إليه أبو الحسن أو غيره ممن خالفه؟

فالجواب: أن الذي أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب في نحو: "رجل " و"فرس " هو موجود في التثنية في نحو قولك: "رجلان " و"فرسان " وهو التمكن، فكما أن الواحد المعرف المتمكن يحتاج إلى حرف إعراب، فكذلك الاسم المثنى إذا كان معربًا متمكنًا احتاج إلى حرف إعراب، وقولنا : رجلان، وفرسان، وغلامان، وجاريتان، ونحو ذلك أسماء

(١) الكتاب ١/ ٤.

(٢) المقتضب ٢/ ١٥٢.

معربة متمكنة، فتحتاج إذن إلى ما احتاج إليه الواحد المتمكن من حرف الإعراب، فقد وجب بهذا أن يكون الاسم المثنى ذا حرف إعراب إذ كان معربًا(١).

ونظير ذلك أيضًا الجمع المكسر في نحو : رجُل ورجال، وفَرَس وأفراس، وغلام وغِلمان، فكما أن الواحد في هذا ونحوه فيه حرف إعراب، فكذلك قد وجدت في جمعه حرف إعراب، فحال التثنية في هذه القضية حال الجمع وإن اختلفا من غير هذا الوجه، وإذا كان ذلك كذلك، وكان قولنا: "الزيدان " و"العمران "ونحوهما أسماء معربة ذات حروف إعراب فلا يخلو حرف الإعراب في قولنا: الزيدان، والعمران، والرجلان، والغلامان من أن يكون ما قبل الألف، أو الألف، أو ما بعد الألف، وهو النون.

فالذي يفسد أن تكون الدال من "الزيدان "هي حرف الإعراب أنها قد كانت في الواحد حرف إعراب في نحو: هذا زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد، وقد انتقلت عن الواحد الذي هو الأصل إلى التثنية التي هي فرع، كما انتقلت عن المذكر الذي هو الأصل في قولك" :قائم "إلى المؤنث الذي هو فرع في قولك "قائمة"، فكما أن الميم في قائمة ليست حرف إعراب، وإنما علم التأنيث في "قائمة "هو حرف الإعراب، فكذلك ينبغي أن يكون علم التثنية في نحو قولك" :الزيدان "و"العمران "هو حرف الإعراب، وعلم التثنية هو الألف، فينبغي أن تكون هي حرف الإعراب، كما كانت الهاء في" قائمة " حرف الإعراب، على أن أحدا لم يقل إن ما قبل ألف التثنية حرف إعراب.

فإن قلت :فإنا نقول: رجل، وفرس، فتكون اللام والسين حرفي الإعراب، ثم نقول :رجال، وأفراس، فنجد اللام والسين أيضًا حرفي الإعراب،

(١) سر صناعة الإعراب ٣٣٣/٢.

فما تنكر أن تكون الدال من "زيد"حرف الإعراب، ثم تكون أيضًا في" الزيدان" حرف الإعراب؟

فالجواب :أن حال التثنية في هذا غير حال التكسير، وذلك أن جمع التكسير ليس توجد فيه صيغة الواحد كما توجد صيغة الواحد في التثنية، ألا ترى أنك إذا قلت رجل ورجال، فقد نقضت تركيب الواحد وصغته صياغة أخرى، وكذلك :فَرَس، وأفراس، وعبد وعِباد، وكلب وأكلب، وليست التثنية كذلك، إنما يوجد فيها لفظ الواحد وصيغته البتة، ثم تزيد عليها علم التثنية، وهي الألف، فتقول :الزيدان، والرجلان، فجرى ذلك مجرى قولنا : "قائم " فإذا أردنا التأنيث أدينا صيغة المذكر بعينها، ثم زدنا علم التأنيث، وهو الهاء، فقلنا: " قائمة " وكذلك" قاعد "و"قاعدة"، فالتثنية إذن بالتأنيث أشبه منها بجمع التكسير، فبه ينبغي أن يقاس لا بجمع التكسير، وهذا أوضح.

وأيضًا فإن حرف الإعراب من جمع التكسير كما يكون هو حرف الإعراب في الواحد فيما ذكرت، فقد يكون أيضًا غير حرف الإعراب في الواحد نحو قولك :غلام وغلمان، وجَريب وجربان، وصبي وصبية، وضاربة وضوارب، وقَصعة وقِصاع، وقتيل وقتلى، وصريع وصرعى، وغير ذلك مما يطول ذكره. فقد علمت أنه لا اعتبار في هذا بجمع التكسير، وعلم التثنية لا يكون لفظ الواحد أبدًا، كما أن علم التأنيث لا يكون لفظ المذكر أبدًا، فهو لما ذكرت به أشبه.

وأيضًا فلو كان حرف الإعراب في :الزيدان "هو الدال كما كان في الواحد لوجب أن يكون إعرابه في التثنية كإعرابه في الواحد، كما أن حرف الإعراب في نحو : "فرس" هو السين، وكان في" أفراس " أيضًا هو السين كان إعراب "أفراس " كإعراب" فرس"، وهذا غير خفي، على أنا لا نعلم أحدًا ذهب إلى أن حرف الإعراب في الواحد هو حرف الإعراب في التثنية، وإنما قلنا ما قلنا

احتياطًا؛ لئلا تدعو الضرورة إنسانًا إلى التزام ذلك، فيكون جوابه وما يفسد به مذهبه حاضرًا عتيدًا.

ولا يجوز أيضًا أن تكون النون حرف الإعراب؛ لأنها حرف صحيح يتحمل الحركة، فلو كانت حرف إعرابه لوجب أن تقول :قام زيدان، ومررت بالزيدان، فتعرب النون، وتقر الألف على حالها، كما تقول :هؤلاء غلمان، ورأيت غلمانًا، ومررت بغلمان. وأيضًا فإن النون قد تحذف في الإضافة، ولو كانت حرف إعراب لتثبت البتة في الإضافة، كما تقول :هؤلاء غلمانك، ورأيت غلمانك، فقد صح أن الألف حرف الإعراب.

فإن قلت :فإذا كانت الألف حرف الإعراب فما بالهم قلبوها في الجر والنصب، فقالوا :مررت بالزيدين، وضربت الزيدين، وهلا دلك قلبها على أنها ليست كالدال من" زيد " إذ الدال ثابتة على كل حال، ولا كألف" حُبلى " و"سَكرى "لأنها موجودة في الرفع والنصب والجر؟

فالجواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما :أن انقلاب الألف في الجر والنصب لا يمنع من كونها حرف إعراب؛ لأنا قد وجدنا فيما هو حرف إعراب بلا خلاف بين أصحابنا هذا الانقلاب، وذلك ألف" كلا "و"كلتا " في قولهم: قام الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، ومررت بهما كليهما، وكلتيهما، وضربتهما كليهما، وكلتيهما، فكما أن الألف في" كلا "و"كلتا "حرف إعراب وقد قلبت كما رأيت، فكذلك أيضًا ألف التثنية حرف إعراب وإن قلبت في الجر والنصب.

ومثل ذلك أيضًا من حروف الإعراب التي قلبت قولهم :هذا أخوك وأبوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال، ورأيت أباك وأخاك وحماك وهَناك وذا مال، ومررت بأخيك وأبيك وحميك وهَنيك وفِيك وذي مال، فكما أن هذه كلها حروف إعراب، وقد تراها منقلبة، فكذلك لا يستنكر في حرف التثنية أن يقلب وإن كان

حرف إعراب.

ومثل ذلك أيضًا إبدالهم تاء التأنيث في الوقف هاء وذلك نحو: "قائمه" و"قاعده" و"منطلقه"، فكما أن التاء حرف إعراب وإن كانت قلبت في الوقف هاء، فكذلك أيضًا لا يمتنع كون ألف التثنية حرف إعراب وإن كانت قد تقلب ياء.

ونحو من ذلك أيضًا إبدال بعضهم ألف التأنيث في الوقف همزة، وذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في الوقف "هذه حُبْلأْ"(١). وقد أبدلوا أيضًا الألف في الوقف ياء، فقالوا: هذه أفعَيْ حُبلَيْ". قال الراجز:

إن لِطَيَّ نِسوَة تحت الغَضَيْ يمنعُهن الله ممن قد طَغَيْ

بالمشرَفِيات وطَعْنٍ بالقَنَيْ(٢)

قال سيبويه(٣): "ومنهم من يبدلها أيضًا في الوصل ياء، فيقول: هذه أفعيْ عظيمة". فكما أبدل حرف الإعراب في جميع هذه الأشياء، ولم يدل انقلابه على أنه ليس بحرف إعراب، كذلك أيضًا يجوز قلب الألف التي للتثنية، ولا يدل ذلك على أنها ليست بحرف إعراب. فهذا أحد وجهي الحجاج.

وأما الوجه الآخر فإن في ذلك ضربا من الحكمة والبيان، وذلك أنهم أرادوا بالقلب أن يُعلموا أن الاسم باق على إعرابه، وأنه متمكن غير مبني، فجعلوا القلب دليلا على تمكن الاسم وأنه ليس بمبني بمنزلة "متى" و"إذا" و"أنى" و"إيا" مما هو مبني وفي آخره ألف.

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٢) الغضي: نوع من النبات.المشرفيات: السيوف المصنوعة من المشارف وهي قرى من اليمن. القنا: الرماح. والشاهد فيه "الغضي– بالقنيْ" حيث أبدلت الألف في حالة الوقف ياء، ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٣٣٨.

(٣) الكتاب ٢/٢٨٧.

فإن قلت: فإذا كانت الألف في التثنية حرف إعراب، فهلا بقيت في الأحوال الثلاث ألفا على صورة واحدة، كما أن ألف حُبلى وسَكرى، حرف إعراب وهي باقية في الأحوال الثلاث على صورة واحدة في نحو قولك: هذه حبلى، ورأيت حبلى، ومررت بحبلى.

فالجواب: أن بينهما فرقًا، وذلك أن الأسماء المقصورة التي حروف إعرابها ألفات، وإن كانت في حال الرفع والنصب والجر على صورة واحدة، فإنه قد يلحقها من التوابع بعدها ما يُنبه على مواضعها من الإعراب، وذلك نحو الوصف في قولك: هذه عصًا مُعوجّةٌ، ورأيت عصا معوجةً، ونظرت إلى عصا معوجةٍ، فصار اختلاف إعراب "معوجة" دليلا على اختلاف أحوال "عصا" من الرفع والنصب والجر.

وكذلك التوكيد نحو قولك: عندي العصا نفسُها، ورأيت العصا نفسَها، ومررت بالعصا نفسِها، فاختلاف إعراب "النفس" دليل على اختلاف إعراب "العصا" وأنت لو ذهبت تصف الاثنين لوجب أن تكون الصفة بلفظ التثنية، ألا تراك لو تركت التثنية بالألف على كل حال لوجب أن تقول في الصفة: رأيت الرجلان الظريفان، ومررت بالرجلان الظريفان، فيكون لفظ الصفة كلفظ الموصوف بالألف على كل حال، فلا تجد هناك من البيان ما تجده إذا قلت: رأيت عصا معوجةً أو طويلةً أو قصيرةً أو نحو ذلك مما يبين فيه الإعراب.

وكذلك البدل نحو: رأيت أخواك الزيدان، ومررت بأخواك الزيدان، فلا تجد في التابع بيانا يدل على حال المتبوع، فلما كان كذلك عدلوا إلى أن قلبوا لفظ الجر والنصب إلى الياء ليكون ذلك أدل على تمكن الاسم واستحقاقه الإعراب. ونظير قلبهم الألف في لتثنية ياء في الجر والنصب قولهم هدَيَّ وعَصَيَّ ألا ترى أنهم قلبوا الألف "ياء لما كانت ياء المتكلم يكسر ما قبلها، فاعرفه[1].

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٣٤٠ وما بعدها.

مواضع حذف النون غير المفردة:

نون المثنى نون غير مفردة وتحذف هذه النون غير المفردة سواء وقعت بعد الألف أو بعد الياء حذفاً قياسياً، وحذفاً غير قياسي، ويبقى الحرف الذي جاءت معه سواء كان ألفاً أو ياءً، ويكون هذا الحرف علامة الإعراب.

أما الألف فله وظيفتان: الأولي: أنه علامة تثنية، والثانية: أنه علامة إعراب.

أما الياء فلها وضيفة واحدة ، وهي أنها علامة إعراب، ولم يقل أحد من الصريفين أنها علامة تثنية؛ لأنها تشترك مع لاحقة الجمع في حالتي النصب والجر، وفي لاحقة الجمع في حالة الرفع يكون الواو علامة جمع وعلامة إعراب، أما الياء فهي علامة إعراب فقط.

أولاً: الحذف القياسي ويكون في المواضع التالية :

أ- حذف النون من اللاحقة (ان) الألف والنون ثلاث حالات، فقد تُحذف وجوبًا أو جوازاً ، أو شذوذًا.

[١] حذف نون المثنى وجوبًا سواء وقعت بعد الألف أو الياء، أي: رفعاً وجراً، وذلك في موضعين:

الأول: التركيب الإضافي وهو عند إضافة المثنى غير المشتق الخالي من (أل) التعريف، فتُحذف نون المثنى وجوباً من نحو: هذان كتابا الطالب ، ولا يقال: هذان كتابان الطالب، ولا الكتابان الطالب، وكذلك في حالة الجر أي: بعد الياء:

الثاني: التركيب العددي، ويكون ذلك في العدد اثنا عشر، واثنتا عشرة، رفعًا واثني عشر، واثنتي عشرة نصبًا وجرًا فقط، ورد في كتاب شرح الرضي هنا: "إذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة علمين حذفت العجز مع الألف قبله، فتقول يا اثن ويا اثنت كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا، نص على ذلك سيبويه، وعلته أن عجزهما بمنزلة النون؛ ولذلك أعربا"(١) .

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/١١٤٠.

جمهور النحاة على أن (اثني عشر)، معرب الصدر، لظهور الاختلاف فيه، كما في: الزيدان والمسلمان، وتمحلوا لأعرابه علة، كما يجيئ، وقال ابن درستويه: هو مبني كسائر أخواته من الصدور، لكونه محتاجًا إلى الجزء الثاني مثلها، وقال: كل واحد من لفظي: اثنا عشر واثني عشر، صيغة مستأنفة، كما مر في: هذان، وهذين، واللذان واللذين، وإنما أعرب، عند الجمهور، الصدر منه؛ لأنه: عرض بعد دخول علة البناء فيه، أي تركيبه مع الثاني وكون الأعراب، لو أعرب، كالحاصل في وسط الكلمة: ما أوجب كونها كالمعدوم، وذلك أنهم لما أرادوا مزج الاسمين، بعد حذف الواو، المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون أيضا لأنها دليل تمام الكلمة، كما ذكرنا في صدر الكتاب، ولم يحذف النون لأجل البناء، ألا ترى إلى بناء نحو: يا زيدان، ويا زيدون، ولا مسلمين ولا مسلمين، مع ثبوت النون، فقام (عشر) بعد حذف النون مقامها، وسد مسدها، والنون بعد الألف والواو في: مسلمان ومسلمون، لا يجعلها كالكائن في وسط الكلمة، لأنها دليل تمام الكلمة قبله، والإعراب يكون مع التمام، فلذا يختلف الإعراب قبل النون في المثنى والمجموع، كما يختلف قبل التنوين، فصار (اثنا عشر) كاثنان، والدليل على قيام (عشر) مقام النون أنه لا يضاف اثنا عشر، كما يضاف أخواته، تقول ثلاثة عشرك وخمسة عشرك، ولا تقول: اثنا عشرك، لأنه كاثنانك، ويجوز أن يقال: صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف إلى عشر، لأن نون المثنى والمجموع لم يعهد في غير هذا الموضع حذفها إلا للاضافة، فصار كأنه مضاف، والتركيب الإضافي، لا يوجب البناء، وليس قول من قال: انه أعرب لأنه امتنع حذف علامة التثنية أي الألف لأجل التركيب، وتلك العلامة إعراب فلم يسقط الإعراب: بشئ؛ لأن نحو: يا زيدان، ويا زيدون، مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة[1].

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/١١٤٠.

قال عباس حسن: "وتحذف نون المثنى ... كحذفها وجوبًا مع "اثنين" و"اثنتين" عند تركيبهما مع عْشر، أو: عَشرة ...؛ فتحل كلمة: "عَشر، أو: عشْرة" مكان النون بعد حذفها، نحو: "اثنا عشَر" و"اثنتا عشْرة"؛ فتعرب: "اثنا" و"اثنتا" إعراب المثنى، وكلمة "عْشر أو: عَشرة" اسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، لوقوعه موقع نون المثنى التي هي حرف[١] .

ب- حذف نون المثالين الأولين من الأفعال الخمسة (يفعلان ، تفعلان) في حالتي النصب والجزم.

ج- موضع ثالث وهو حذف تقديري وهو بناء فعل الأمر المتصل بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، من نحو: قوما وقوموا وقومي، فإن النحاة قالوا: إن هذه الأفعال مبنية على ما يجزم به مضارعه؛ لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والفكرة واحدة وهي مجيء اللاحقة الألف والنون والواو والنون أو الياء والنون، وكان اتساق الاستعمال أن يقال: قومان وقومون وقومين لتضاهي: يقومان ويقومون، وتقومين، ولكن العرب لم تقل: قومان وقومون وقومين، ولكن النحاة تصوروا أن اتساق الاستعمال يقتضي ذلك فقدروا وجودها، وجعلوا حذفها علامة بناء في فعل الأمر فقالوا فعل الأمر يبنى على حذف النون إذا اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

وكذلك الأمر مع الفعل الماضي من نحو: قاما، وقاموا، فإن العرب لم تقل : الزيدان قامان، والزيدون قامون، كما يقال في المضارع : الزيدان يقومان والزيدون يقومون، ولكن النحاة بالرغم من أن هذا الأمر حاضرًا عندهم، لم يقدروها كما قدروها في الأمر، ولعل ذلك بسبب أن الماضي لا يدخله الجزم لعلة البناء فلم يقولوا في إعرابه أنه مجزوم بحذف النون؛ لأن مضارعه من

(١) النحو الوافي ١٥٧/١.

الأفعال الخمسة، ولعل السبب في حذف النون من الماضي هو طلب الاختصار، لأن وجون النون في مثل هذه الأبنية وجود بنيوي وليس معنوياً، فالألف والواو قامت بالوظيفة المعنوية، وهي الدلالة على الفاعل المثنى والفاعل الجمع من غير النون، ولعل أيضاً حذفها في حالتي النصب والجزم دون إضرار بالمعنى سهل حذفها من الماضي والأمر، فإذا افترضنا أن اتصال صيغ الفعل الثلاث الماضي والمضارع والأمر بالاحقة الألف والنون أو الواو والنون أو الياء والنون، وأن مجيء هذه الحروف تتطلب وجود النون معها، يكون على هذه الشكل: فعلان في الماضي ويفعلان في المضارع ، وافعلون في الأمر، فحذفت النون من الماضي والأمر، وبقيت في المضارع.

د- لفظة (كلا وكلتا) إذا أمكننا طرد قاعدة أن النون غير المفردة لابد أن تأتي مع أحد الحروف الألف أو الواو أو الياء فعلًا مطردًا فإن لفظة (كلا) تدخل في هذه القاعدة، ونستطيع القول إن أصل (كلا) هو (كلان) و(كلتان) وحذفت النون حذفاً قياسيًا للإضافة؛ لأن الإضافة ملازمة لها، فكانت كأنها مركبة مثل اثنا عشر باختلاف بسيط، هو أن اثنا عشر تركبت مع لفظ عشر دائماً، بينما (كلا) تضاف للظاهر والمضمر، كما أن الألف في حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجر هي ألف وياء المثنى، وأن هناك تلازمًا بين هذه الأحرف وحرف النون بخاصة في المثنى، والحقيقة أنني لم أجد من يقول بهذا القول لكنى أرى التنظير يحتمله ولا يدفعه.

أغراض حذف النون غير المفردة:

لحذف النون غير المفردة أغراض متعددة منها ما هو متعلق باللفظ ومنها ما هو متعلق بالإعراب:

أولاً: الغرض اللفظي: وهو تخفيف الكلمة أو اللفظ بتقليل عدد حروفه، وذلك بحذف حرف من الكلمة أو حرفين، إذ إن زيادة حرفين في الكلمة يجعل

فيهما طولاً فحذف حرف منها أو حرفين مقابل الزيادة (ان) يخفف اللفظ بتقليل عدد حروفها، والطرف غالباً محل التخفيف، والإلف والنون جاءت لمقصد فحذفها يفوت هذا المقصد، فعند تركيب اللفظ تركيباً إضافياً يحدث طول في التركيب، فيكون الخيار الممكن هو حذف حرف مما زيد في الكلمة مما لا يسبب إشكالًا لها بإجحاف أو لبس أو غير ذلك، ولأن الحذف من الأصول سوف يسبب إشكالًا في الكلمة كان الحذف من الزاوئد، وفي الطرف حلاً يحقق تخفيف اللفظ مع بقاء اللفظ محتفظاً بما ثبت له من متعلقات لفظية ودلالية، فمثلاً حذف النون للإضافة في المثنى، فإن المضاف والمضاف إليه يكونان كالكلمة الواحدة، وهذا يجعل في هذا التركيب طولاً يحتاج إلي تخفيف، وذلك بتقليل عدد حروفه، وبما أن الألف والنون في المضاف زائدان، فيصبح التخلص مهما أحد الخيارات الممكنة، فهل نحذف الحرفين معاً، أو نحذف أحدهما ؟

إن حذف الحرفين معاً كما ذكرنا سابقاً سوف يذهب بغرض التثنية تماماً فيستبعد هذا الخيار، ويبقى أن نحذف أحد الحرفين النون أو الحرف الذي قبلها، وهو الألف في الرفع أو الياء في النصب أو الجر، ولكن حذف هذا الحرف الذي قبل النون هو الذي فيه معنى التثنية، فحذفه سوف يذهب بهذا الغرض الذي جاء من أجله، فلم يبق إلا حذف النون إذ يتوفر فيها مثالية الحذف من حيث إنها واقعة طرفاً، والأمر الثاني أنه لن يذهب معنى التثنية بذهابها، كما أنها غير معتمد عليها في الإعراب؛ إذ إن الإعراب كائن في الحرف الذي قبلها، فكان حذف النون هو الأمثل.

ثانيًا: الغرض النحوي، وهذا قائم في الأفعال الخمسة فإن حذف النون علامة النصب والجزم فيها.

أحكام حذف اللاحقة الألف والنون:

١- عند الحذف لأي غرض تحذف النون فقط ولا تحذف الألف، قالوا: لأن مجيء الألف كان لغرض التثنية، وحذفه يفوت هذا الغرض، مع قولهم: بأن التثنية تكون باجتماع الحرفين معًا لا بحرف واحد.

٢- تحذف النون فقط من هذه اللاحقة؛ لأن الحرفين في حكم الانفصال، فلم يشترطوا للحذف أن تحذف اللاحقة كاملة بحرفيها، قال أبو عثمان: "والقول عندي على خلاف ذلك لأن الألف والنون كالشيء المنفصل، ألا ترى أنهما لا يحتسب بهما في التصغير كما لا يحتسب بألفي التأنيث، ولو احتسبت بهما لحذفا كما يحذف ما زيد على الأربعة"(١).

٣- تحذف النون حذفا قياسيًا مطرداً في موضع واحد، هو أن تضاف الكلمة المنتهية بهذه اللاحقة، وتبقى الألف، من نحو: رجلًا الخير، والغرض من هذا الحذف هو التخفيف تشبيهاً لهذه النون بتنوين المفرد.

٤- لا يمكن حذف الحرفين معاً؛ لأن ذلك يلغي فكرة التثنية تماماً، فإذا حذفت هذه اللاحقة فإن اللفظ يعود للمفرد أو الواحد، ولم يقل أحد من العلماء بجواز حذف الحرفين لا في القياس ولا في السماع، ولم يرد عن العرب مثال واحد ولا دليل واحد يجوز ذلك، وما ورد من فصيح الكلام من القرآن أو كلام العرب فهو من باب التعبير بالمفرد مراداً به المثنى، أو من باب: ترك التثنية لغرض من الأعراض اللفظية أو البلاغية أو الضرورة، ولا يقال هو مثنى حذفت من علامات التثنية، ونجد في بعض مصنفات بعض العلماء القدماء أنهم يتبعون الحديث عن التثنية بالحديث عن ما عبر به عن معنى التثنية بغير طريقة زيادة الألف والنون، ولم أقف على رأي يجيز حذف الألف والنون معاً.

(١) الأصول في النحو ٣/٣٥٨.

ثانياً: الحذف في الترخيم

حذف الألف والنون في الضرورة في لفظة "فلان"، فقد تحذف الألف والنون فيقال: (فل) أي: فلان، في لجة أَمْسِكْ فُلانًا عن فُل.

فقال ابن مالك: هو فُلُ الخاص بالنداء استعمل مجرورًا للضرورة؛ والصواب: أن أصل هذا "فلان"، وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة، وقيل أنه رخم بحذف الألف والنون، وقيل: إن "فل" هنا أصله: "فلان"؛ فرخم بحذف النون والألف(١).

ثانياً : مثنى الأفعال الخمسة في حالة الرفع

تعرف الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة بأنها كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وأمثلتها: (يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون، تفعلين)

فالمثالان الأولان (يفعلان، تفعلان) مكونان من فعل مضارع، اتصلت به ألف الاثنين مرة للغائب ومرة للمخاطب، ونلحظ من هذا التعريف ما يلي:

١- أنهم عرفوا هذه الأمثلة بأنها أفعال وهذه اللاحقة خاصة بالأفعال.

٢- أنها اتصلت بها ألف الاثنين ولم يقولوا: اتصلت بها الألف والنون.

٣- أن مجيء هذه الألف اقتضي مجيء النون معها ضرورة، وليس اختيارًا.

٤- أنهم جعلوا النون علامة إعراب وليس الألف كما في المثنى، فجعلوا بقاء النون علامة رفع، قال ابن عقيل:" وتجزم بحذفها فنابت النون فيه عن الحركة التي هي الضمة نحو الزيدان يفعلان"(٢).

٥- جعلوا الألف ضميرًا دالًا على الاثنين، بينما في المثنى هو حرف إعراب.

٦- جعلوا الألف في محل الفاعل.

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ١٦١/٣.

(٢) شرح ابن عقيل ٧٩/١.

٧- أن هذا الألف ضمير متصل، ولا يأتي منفصلًا، فإذا انفصل عن الفعل سقط الوصف بأنه من الأفعال الخمسة.

٨- أن موضع زيادة هذه اللاحقة هو آخر الفعل.

٩- أن اجتماع الألف والنون على نية الانفصال، فالألف ضمير (اسم) بينما النون حرف.

١٠ – تحذف النون فقط، ولا يحذف الألف، ولا ينحذفان معاً.

١١- تحذف هذه النون في موضعين قياسيين مطردين، الأول عند نصب الفعل، والثاني: عند جزمه، فيكون الفعل المضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون، وعلامة جزمه حذف النون.

الفرق بين ألف الاثنين وألف التثنية:

الأصل أن ألف الاثنين أو ألف التثنية كلاهما يُطلقان على معنى واحد، وهو أنها ألف تلحق قسمين من أقسام الكلمة فتدل على اثنين سواء أكانت الكلمة اسمًا أم فعلًا، لذلك كانوا يعرِّفون ألف الاثنين بقولهم: هي الألف الدالة على المثنى في الفعل والاسم نحو يأكلان، وطالبان وتسمى أيضًا ألف التثنية.

اصطلح المعاصرون على أن نجعل ألف الاثنين وألف التثنية متغايرَين من حيث الاستعمال، فينشأ عن ذلك تغاير من حيث التعريف.

الفرق بين ألف الاثنين وألف التثنية من حيث المواضع:

اصطُلِح على أنّ ألف الاثنين لا تدخل إلا على الأفعال، كقولنا: "هما يدرسان"، كما أنه اصطُلِح على أنّ ألف التثنية لا تدخل إلا على الأسماء، كقولنا: المعلمان قادمان، وهذا فرق صريح جدًا بين ألف الاثنين وألف التثنية. وبناءً عليه، فلا يمكنك أن تسمّي الألف التي تدل على المثنى في الفعل ألف تثنية، ولا يمكنك أن تسمي الألف التي تدل على المثنى في الاسم ألف الاثنين.

الفرق بين ألف الاثنين وألف التثنية من حيث الموقع الإعرابي:

من المتقرر عند أهل النحو أنّ ما يتصل بالأفعال ممّا يدل على مثنى أو جمع أو غيرها تسمى ضمائر، والضمير –كما هو معلوم– اسم، والاسم له موقع إعرابي، وعليه فإن ألف الاثنين التي تتصل بالأفعال هي ضمير، وتكون دائمًا إما في محل رفع فاعل كقولنا: "هما جلسا". وإما في محل رفع نائب فاعل كقولنا: "هما ضُرِبا"، وإما في محل رفع اسم كان كقولنا: "هما كانا هنا"، أمّا ألف التثنية التي قررنا أنها تتصل بالأسماء فهي علامة رفع لا أكثر، كقولنا: "الولدان جالسان" فلا محل لها من الإعراب.

الموضع الثالث القياسي : زيادة الألف والنون في صيغة فعلان

تختلف زيادة الألف والنون في هذه الأسماء عن النوعين السابقين في أن الألف والنون في هذه اللاحقة ليسا على نية الانفصال كما في النوعين الأولين (وسنوضح الفروق بينهم)، فليست الألف لوحدها والنون لوحدها، بل هما حرفان يكونان هذه اللاحقة، على سبيل التلازم الدائم في جميع الحالات، فالألف ليس له معنى أو دلالة لوحده، ينفرد بها كألف الاثنين أو ألف التثنية، وكذلك النون، فليس لها كينونة منفردة، بل يكون أثرهما وتأثيرهما من اجتماعهما معاً، فهناك أثر دلالي مثل: المبالغة، فهي ليست مأخوذة من الألف ولا من النون بل من اجتماعهما.

قال ابن السراج في الأصول: "وكذلك كل اسم معرفته في آخره ألف ونون زائدتان، زيدا معًا، فهو غير مصروف وذلك نحو: عثمان، اسم رجل لا تصرفه؛ لأنه معرفة، وفي آخره ألف ونون، وهما في موضع لا يدخل عليهما التأنيث؛ لأن التسمية قد حظرت ذلك، وكذلك «عثمان» غير مصروف في المعرفة، فإن نكرته صرفته؛ لأنه في نكرته كعطشان الذي له عطشى، وكذلك إن سميته بعريان وسرحان وضبعان لم تصرفه فإن نكرته صرفته"(١).

(١) الأصول في النحو ٨٦/٢.

ومع ذلك فإن الصرفيين يرون أن هذه اللاحقة مكونة من وحدتين، لكل وحدة خصائص مختلفة من حيث الأصالة والزيادة، فهي وحدة واحدة من حيث الوظيفة، لا يظهر أثرهما إلا مجتمعين، ولكنهما وحدتين مختلفتين من حيث التركيب، فالألف تكون زائدة حتماً، وليس كل ما جاء على صيغة فعلان تكون فيه النون زائدة، فقد تكون أصلية، في نحو: سنان وعنان ولسان وضمان وجمان، وإنما اشترطوا زيادتها لمنع الصرف؛ لأن أصالة النون لا تمنع من الصرف، ويكون وزنها عندئذ فعلال وليس فعلان.

وقد تكون النون زائدة من نحو: سلطان وعثمان، وقد يشتبه في أصالتها أو زيادتها فيحدث تنازع حول أصالتها وزيادتها، مثل شيطان وحسان.

وورد في توضيح المقاصد: "ولو سميت برمان فمذهب الخليل وسيبويه ، منع صرفه لاعتقادهما زيادة النون، ومذهب الأخفش صرفه لاعتقاده أصالة النون"(١).

<u>وتعرف أصالة النون أو زيادتها بعدة أشياء منها:</u>

١- ثبوتها في تصاريف الكلمة، يقول سيبويه: "وإنما تعتبر أزائدة هي أم غير زائدة بالفعل أو الجمع ، أو مصدر أو مؤنث نحو الضبع وأشباه ذلك"(٢).

٢- أن تقع بعد حرفين أصليين أو أكثر، يقول السيوطي: :وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين"(٣).

وهذه العلامة في الأعلام التي لا تنصرف، وذلك نحو: شعبان، وجاء في حاشية الصبان على الأشموني في قوله: "فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران: إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان، وإن قدرت

(١) توضيح المقاصد للمرادي ١٢٠٣/٣.

(٢) الكتاب ١١/٢.

(٣) همع الهوامع ٣١/١.

زيادة التضعيف فالنون أصلية، مثال ذلك: (حسان) إن جعل من الحس، فوزنه (فعلان) وحكمه أن لا ينصرف وهو الأكثر فيه، وإن جعل من الحسن فوزنه (فعال)، وحكمه أن ينصرف"[١] .

الشروط التي يجب تحققها في الألف والنون حتى تمنع الصرف:

١- أن يجتمع الألف والنون معاً.

٢- أن يكونا زائدتين.

٣- أن تسبق الألف النون.

القول في أصالة النون وزيادتها في صيغة فعلان :

وقال ابن يعيش في شرح المفصل:" قال صاحب الكتاب: والنون إذا وقعت آخراً بعد ألف فهي زائدة إلا إذا قام دليل على أصالتها في نحو فينان وحسان وحمار قبان فيمن صرف، وكذلك الواقعة في أول المضارع والمطاوع نحو :نفعل وانفعل، والثالثة الساكنة في نحو :شرنبث، وعصنصر، وعرند، وهي فيما عدا ذلك أصل إلا في نحو: عنسلٍ وعفرني وبلهنيةٍ وخنفقيقٍ ونحو ذلك.[٢] "

قال الشارح :قد ذكرنا أنّ النون من حروف الزيادة .ولها في ذلك موضعان: أحدهما: أن تكثر زيادتُها في موضع، فمتى وُجدت في ذلك الموضع، قُضي بزيادتها فيه، إلّا أن تقوم دلالةٌ على أنّها أصلٌ، والثاني: أن تقلّ فيه زيادتُها، فلا يُحْكَم عليها في ذلك الموضع بالزيادة إلّا بثَبَتٍ. فالأوّلُ: وقوعُها آخرًا بعد ألف زائدةٍ، نحوَ" سَكْرانَ"، و"عَطْشانَ"، و"مَرْوانَ"، و"قَحْطانَ، وأصلُ هذه النون أن تلحق الصفاتِ ممّا مؤنّثُه" فَعْلَى"؛ لأنّ الصفاتِ بالزيادة أوْلى لشَبَهها بالأفعال، والأفعال أقعدُ في الزيادة من الأسماء لتصرُّفها، والأعلام من

(١) حاشية الصبان ٢/٢٥٢.

(٢) المفصل ١/٥٠٥.

نحو: " مروان "و"قحطان " محمولةٌ عليها في ذلك، وقد كثرت الزيادةُ آخرًا على هذا الحدّ، ولا يُحْمَل منه شيءٌ على الأصل إلّا بدليل، فأمّا" فَيْنانٌ"، فهو من قبيل" عَطْشانَ "في الصفات، يقال: " رجل فَيْنانٌ"، أي: حسنُ الشّعْر طويلُه. وأمّا " حسّان"، فالقياسُ يقتضي زيادة النون، وأن لا ينصرف حَمْلًا على الأكثر، ويجوز أن يكون مشتقًّا من الحسن، فتكون النون أصلاً، وينصرف. وكذلك" حِمار قَبان"، الوجهُ أن يكون" فَعْلانَ "ولا ينصرف، ويجوز أن يكون" فَعالًا "من" قَبَنَ "في الأرض، أي: ذهب فيها، وعلى هذا ينصرف؛ لأنّ النون فيه أصلٌ.

ثالثا : القول على زيادة الألف والنون في صيغة فعلان

قال سيبويه: "وذلك كل نون لا يكون في مؤنثها (فعلى) وهي زائدة وذلك نحو: عريانٍ وسرحانٍ وإنسانٍ، يدلك على زيادته سراحٍ، فإنما أرادوا حيث قالوا سرحان أن يبلغوا به باب (سرداح) كما أرادوا أن يبلغوا بمعزى باب (هجرع)، ومن ذلك ضبعان يدلك على زيادته قولك: الضّبع والضباع وأشباه هذا كثير" [1].

ويقول المبرد: "فإن كان (فعلان) ليس له (فعلى) أو كان على غير هذا الوزن مما الألف والنون فيه زائدتان انصرف في النكرة، ولم ينصرف في المعرفة نحو: عثمان وعريان وسرحان"[2] .

وجاء في كتاب ما ينصرف ولا ما ينصرف لأبي إسحاق الزجاج: "فإذا سميت به رجلا لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة مثل: (عثمان) وهو (فعلان) من العثم، وهو الجبر، وكذلك إن سميت رجلًا (إنسانا) لم تصرفه في المعرفة، وصرفته في النكرة، ومثله: (سرحان) إذا سميت به رجلًا لم تصرفه

(١) الكتاب ٣/٢١٦.

(٢) المقتضب ٣/٣٣٥.

في المعرفة وصرفته في النكرة" [١].

فهذه اللاحقة تختلف في بعض أحكامها من ذلك:

١- أن حرفا الألف والنون متلازمان لا ينفكان، ويشكلان اللاحقة.

٢- أنها حرفان بالاتفاق.

٣- أن هذه اللاحقة لا تحذف كاملة ولا يحذف منها حرف، لا عند التركيب الإضافي أو غيره، إلا ما كان في شذوذ.

٤- أن النون فيها ثابتة، ولا تحذف لا غرض نحوي أو لفظي إلا في موضع واحد، وهو الترخيم.

٥- أن الإعراب يقع على النون بالحركات.

٦- أن الإعراب لا يكون بحذف حرف من حروفها أو إثباته.

حذف لاحقة فعلان:

سبق الإشارة إلى أن هذه اللاحقة جاءت لمعنى وأن حذفها يفوت هذا الغرض، كذلك لا تحذف الألف ولا النون، ولكن هناك موضع واحد يجوز في حذف الألف والنون معاً وهو الترخيم، وذلك بشروط الترخيم، وهي أن تكون منادى علمًا زائدًا عن ثلاثة أحرف غير مركب تركيب إضافة، ولا إسناد ، فيقال في عثمان: ياعثمُ على لغة من لا ينتظر ويقال يا عثمَ، وذلك لأن تخصيص هذه الصيغة حيث أصبحت علماً جاز الاجتزاء منه خاصة في النداء.

قال ابن عقيل: "وأشار بقوله: (واحظلا) إلى القسم الثاني، وهو ما ليس مؤنثًا بالهاء، فذكر أنه لا يرخم إلا بثلاثة شروط، الأول: أن يكون رباعيًا فأكثر، الثاني: أن يكون علمًا، الثالث: أن لا يكون مركبًا تركيب إضافة ولا إسناد، وذلك: كعثمان وجعفر فتقول: يا عثمَ ويا جعف"[٢].

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٣٦.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/٢٤٥.

الفرق بين لاحقة فعلان وما شابهها من اللاواحق:

هناك فروق جوهرية بين لاحقة فعلان وبين ما شابهها، مثل: لاحقة المثنى، ولاحقة الأفعال الخمسة في المثالين (يفعلان وتفعلان) منها:

١- أن الألف في هذه اللاحقة ليس لها معنى مستقل كما في لاحقة المثنى أو الأفعال الخمسة .

٢- وليس لها علاقة بالإعراب، وكذلك النون ليس لها علاقة بالإعراب، وإنما هي محل الإعراب الذي يكون ظاهراً بالحركات عليها، ولذا لم يجز حذف هذه النون؛ لأنها محل الإعراب ولا ما قبلها، ولا حذفهما معاً، لتلازمهما تركيبياً، بخلاف لاحقة المثنى ولاحقة الأفعال الخمسة فإنه يجوز حذفها بمسوغ.

٣- الأثر الوظيفي الأكبر لهذه اللاحقة يتمثل في التفريق بين هذا النوع من الأسماء وبين أشباهه، والأثر الإعرابي في الصرف والمنع أو فرقًا بَيْنَ مَا يجري وَمَا لا يجري بينما في لاحقة المثني وغيره.

الموضع القياسي الرابع : زيادة الألف والنون عند التوكيد.

وذلك في المواضع التالية :

١- توكيد الفِعل المضارع المسنَد إلى نون النِّسوة:

الفِعل المضارع المسنَد إلى نون النِّسْوة، نحو: "النساء يكتُبْنَ"، إذا أُريد توكيده بالنون فإنَّه سوف يَنتهي بتوالي ثلاثة أمثال: (نون النِّسوة، ونون التوكيد الثقيلة، وهي عبارة عن نونين مدغمتين)، ولما كانتْ نون النسوة (عُمدة) لا يجوز حذفُها؛ لأنَّها فاعل، ولما كانتْ نون التوكيد حتميَّة الاتِّصال بالفِعل بقصْد التوكيد -ومِن هنا لا يجوز حذفُها- فلأجل هذا تُغلِّب على توالي الأمثال بزِيادة ألِف تُسمى "الألف الفارقة" تُضاف فاصلاً بين نونِ النِّسوة ونون التوكيد، ثم حُرِّكت نون التوكيد بالكسرِ كما حدَث مع نون التوكيد وألف الاثنين.

نرى ذلك في الأمثلة الآتية: النساء يجلسن، نقول فيه حين التوكيد: النساء يجلسنانِ، يا نساء لا تهملن، نقول فيه حين التوكيد: يا نساءُ لا تهملنان، أنتن تخشين الله، نقول فيه حين التوكيد: هل أنتن تخشينانِ الله. الفتيات يرجون الثوابَ، نقول فيه حين التوكيد: لترجونانِ الثواب.

٢- توكيد فعل الأمر المسند إلى نون النسوة

وذلك في الأوضاع التالية:

أ- إذا كان فِعل الأمر صحيحَ الآخِر، فإنه يُبنَى على السكون عندَ اتصاله بنون النسوة، وعندَ توكيده بالنون يؤتَى بالألِف الفارِقة؛ لتفرِّق بيْن نون النِّسْوة ونون التوكيد، مع كسْر نون التوكيد؛ نحو: اكتبْنَ دروسكنَّ، يقال : اكتبْنَان دروسكنَّ، وتكلمْنَ بالمعروف، يقال: تكلمْنَان بالمعروف، وادخلْنَ بيوتكن، يقال: ادخلْنَان بيوتكنَّ.

ب- إذا كان فِعل الأمر مضعَّفًا، فعندَ إسناده إلى نونِ النِّسوة، فإنَّه يفك تضعيفُه، ويُبنى على السُّكون، وعندَ توكيده بالنون يُؤتَى بالألف الفارِقة، وتُكسر نونُ التوكيد، نحو: استعددْنَ للامتحان، يقال: استعددنانِ للامتحان، وامددن يد الخير، يقال: امددنانِ يدَ الخير.

ج- إذا كان فِعل الأمر "أجوف" فعِند إسناده إلى نون النِّسوة تُحذف عينُه (حرف العلَّة)، ثم يُبنى على السُّكون، وعندَ توكيده بالنون يُؤتَى بالألِف الفارِقة، وتُكسَر نون التوكيد، نحو: قمنانِ بواجبكنَّ، واستقمنانِ في عملكن.

د- إذا كان فِعل الأمر معتلَّ اللام (بالواو أو الياء أو الألف) فإنَّ الواو والياء تَثبتان، وتُقلَب الألف ياءً، عندَ الإسناد إلى نون النِّسوة، وعند التوكيد بعد الألِف، حيث نقول: ارجونان الخير، وارمينان وراءكنَّ، واسعينان إلى النَّجاح.

النون غير المفردة وزياتها مع الواو :

تشكل الواو مع النون لاحقة تلحق الأسماء والأفعال، ويثبت لها من الأحكام ما ثبت لزيادتها مع ألف التثنية غير أن لهذا اللاحقة مواضع تأتي فيها من هذه المواضع ما يلي:

١- جمع المذكر السالم، فقد عرفه الصرفيون: بأنه مادل على أكثر من اثين بزيادة واو ونون في الرفع وياء ونون في النصب والجر ، وهذه النون مفتوحة، ويمكننا هنا أن نعيد الأحكام التي قلناها عن الألف والنون في المثني ونطبقها على الواو والنون.

فنبدأ القول علي الواو، فهو حرف وعلامة إعراب، ويشكل مع النون لاحقة تلحق الأسماء للدلالة على معنى جمع الذكور.

قال ابن مالك:

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

وَنُونُ مَاثُنِّيَ وَالْمُلْحَق بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ[١]

قال ابن عقيل: "حق نون الجمع وما ألحق به الفتح، وقد تكسر شذوذا ومنه قوله:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وبَنِي أَبِيهِ وأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ[٢]

وقوله :

أَكُلُّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلاَ يَقِيْنِي؟

وَمَاذاَ يَدَّرِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِيْنِ؟[٣]

---

(١) ألفية ابن مالك ص١٢.

(٢) البيت من الوافر لجرير، وسبق تخريجه.

(٣) هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي، ينظر: شرح ابن عقيل ٦٨/١.

وليس كسرها لغة خلافًا لمن زعم ذلك، وحق نون المثنى والملحق به الكسر، وفتحها لغة ومنه قوله:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيْبُ[١]

وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة، وليس كذلك بل كسرها في الجمع شاذ، وفتحها في التثنية لغة كما قدمناه، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان: وظاهر كلام المصنف الثاني"[٢].

ثالثاً: مواضع حذف النون غير المفردة الواقعة بعد الواو:

تحذف النون غير المفردة التي تأتي بعد الواو حذفاً قياسياً وحذفاً غير قياسي، وذلك في مواضع:

(أ) مواضع الحذف القياسي:

– التركيب الإضافي، وقد تثبت النون ولا تحذف في الإضافة، ويكون الإعراب بالحركات على النون.

– نون الملحق بالمثنى والجمع.

(ب) مواضع الحذف غير القياسي:

١– قال ابن فارس: " وتقع فِي الجمع نحو: مسلمون، وربما سقطت فقالوا: الحافظو عورة العشيرة"[٣].

وقال الرضي: "وقد تحذف النون للضرورة كما في المثنى، أو لتقصير الصلة، كما في قوله:

(١) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو لحميد بن ثور الهلاليّ، وسبق تخريجه.

(٢) شرح ابن عقيل ٦٧/١.

(٣) الصاحبي ٧٧/١.

الحَـــافِظُو عـــورةِ العشـــيرة لا يَـــأْتِيهِم مِـــنْ وَرَائهـــم وكـــفُ[1]

٢- وربّما سقطت قبل لام ساكنة، اختيارًا، كما جاء في الشواذ: (إِنَّكُمْ لَـــذائِقُوا الْعَذابِ)[2] بنصب (العذاب) تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله:

وحاتم الطائيّ وهّاب المئي[3]

رابعًا: حذف نون الأفعال الخمسة التي تأتي بعد الواو، أي: في حالـــة الرفـــع (يفعلون ، تفعلون)، وذلك في المواضع التالية:

هذه النون غير المفردة التي تأتي بعد واو الجماعة هي علامـــة إعـــراب وتكون في حالة الرفع، فعلامة رفع الفعل المضارع الذي لم يسبقه لا ناصـــب ولا جازم ثبوت النون، ويتولد عن الرفع والنصب والجزم معان مختلفة، فـــإذا حذفتها في موضع تثبت فيه فقد أخرجت الفعل من الرفع إلى النصب أو الجزم، وفوت المعنى الذي يعطيه الرفع، وأتيت بمعنى من معاني النصب أو الجـــزم، هذا من جهة الدلالة، أما من جهة النحو فإن وجود علامة الحالة الإعرابية إنما يكون بعامل، فوجود الفتحة دلالة على النصب، ولا يكون النصب إلا بعامـــل، وكذلك حذف النون من الأفعال الخمسة يدل على نصب أو جـــزم، ولا يكـــون نصب أو جزم إلا بعواملها، فإذا كانت علامة بلا عامل ظاهر يذهب النحاة إلى افتراض عدة فرضيات:

الأولى: أن العامل محذوف.

الثانية: أن العامل مقدر.

الثالث: أن هذا الأسلوب خطأ أو شاذ أو ضرورة.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ص٢٨٩، وسبق تخريجه.

(٢) هي قراءة أبي السمال. الكامل في القراءات٦٢٧.

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/٣٧٩.

وجاء في خزانة الأدب للبغدادي عند حديثه عن (الشَّاهِد الثَّلَاثُونَ بعد الستمائة):

أَبِيتُ أَسْرِي، وتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي[(١)]

قال: "على أَن النُّون من الْأَفْعَال الْخَمْسَة قد ينْدر حذفهَا لَا للأشياء الْمَذْكُورَة نظماً ونثراً، وَالْأَصْل: تبيتين تدلكين"[(٢)] .

قَالَ ابْن جني فِي بَاب مَا يرد عَن الْعَرَبِيّ مُخَالفا لما عَلَيْهِ الْجُمْهُور من كتاب الخصائص: سَأَلت أَبَا عَليّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَن قَوْله:

أَبِيتُ أَسْرِي، وتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي

فخضنا فِيهِ وَاسْتقر الْأَمر فِيهِ على أَنه حذف النُّون من تبيتين كَمَا حذف الْحَرَكَة للضَّرُورَة فِي قَوْله [السَّرِيع]:

فاليوم أشْرب غير مستحقبٍ

كَذَا وجهته مَعَه فَقَالَ لي: فَكيف تصنع بقوله: تدلكي، قلت: نجعله بَدَلا من تبيتي أَو حَالًا، فنحذف النُّون كَمَا حذفهَا من الأول فِي الْمَوْضِعَيْنِ، فاطمأن الْأَمر على هَذَا"[(٣)].

حذف اللاحقة الواو والنون:

سبقت الإشارة إلى أن الحذف في اللاحقة المكونة من الواو والنون يكون في النون فقط، ولا يجوز حذف الواو فقط أو الواو والنون معاً لئلا يذهب ما جاءت به من دلالة الجمع والإعراب، ولكن هناك حالة واحدة فقط يجوز حذف اللاحقة كاملة وهو إذا نودي نداء ترخيم، وذلك إذا انتقل اللفظ المنتهي بهذه اللاحقة إلى باب العلمية وكان مكوناً أربعة أحرف فأكثر، قال الأشموني:

(١) البيت من الرجز، ولا يعرف قائله، ينظر: لسان العرب ٢٣٧/١٢.

(٢) خزانة الأدب ٣٤٠/٨.

(٣) الخصائص ٣٨٨/١.

"الثانية: ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سمي بنحو قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فإنه يقال في ترخيمه يا قاضي ويا مصطفى برد الياء في الأول والألف في الثاني لزوال سبب الحذف، هذا مذهب الأكثرين وعليه مشى في الكافية وشرحها، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد".

وقال: تنبيه : يقال في ترخيم مصطفون ومصطفين علمين: يا مصطف قولاً واحداً، كما نبه عليه في شرح الكافية؛ لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة، لأن أصله مصطفيون ومصطفيين"(١) .

النون غير المفردة وزيادتها مع الياء

تشكل الياء والنون لاحقة تلحق الأسماء والأفعال وتكون زيادتها في مواضع قبل الياء، وفي مواضع بعد الياء:

أولاً : زيادتها قبل الياء

وذلك موضع واحد هو قبل ياء المتكلم، ويكون ذلك في الحروف أو الأسماء، أو الأفعال:

في الحروف، وذلك عند إضافة ياء المتكلم إليها، فإن آلية النطق بالكسرة وهي بعض الياء تقتضي جر الفك الأسفل أو اللحي الأسفل إلى تحت أو أسفل بدرجة أقل من الياء، فإذا جاء بعدها حرف مفتوح أو مضموم حتم الانتقال إلى فتح الفم أو ضم الشفتين فيكون هناك صعوبة في ذلك أو أن النظام الصوتي في اللغة العربية لم يتعد على هذا الانتقال، أي: الانتقال من جر الحنك أو الفك إلى أسفل ثم الانتقال المفاجئ والكبير إلى فتح الفم أو ضم الشفتين، فكان الحل هو أن نمهد لهذا الانتقال بانتقال تدريجي، وذلك بأن يرتفع الفك الأسفل درجة إلى أعلى بدل ارتفاعه بشكل كبير ومفاجي في الحرف الذي قبل الياء، وهذه الدرجة

(١) شرح الأشموني ٢٦٢/١.

ما هي إلا الكسرة التي هي بعض الياء، فنمهد بذلك للفتح أو الضم، ويكون هذا الأمر في خيارين الأول: أن نجعل هذا الكسرة في الحرف الذي قبل الياء فنقلب حركته مهما كانت إلى كسرة، ونقدر حركة الإعراب لاشتغال محلها بالحركة الجديدة وهي الكسرة، وهذا يجري في بعض الحروف، نحو: (منـي، عنـي، لعلني)، والأسماء مثل: هذا دارِي، أما الأفعال: فلكون آخرها لا يقبل الكسرة، فنذهب إلى الخيار الثاني.

الثاني: أن نأتي بحرف آخر لتقع عليه الكسرة، ويسلم آخر الكلمة من تغير حركته إلى كسرة، والذي جرى في كلام العرب أن يكون حرف النون هو الحرف الذي يؤتي به لهذه المهمة، فتزاد النون قبل هذه الياء فتقع عليها الكسرة فيسلم اللفظ من الكسر وتسمى بنون الوقاية، من نحو: أكرمني، ويكرمونني، وسميت بذلك أيضًا؛ لأنها تقي الفعل اللبس في (أكرمْني) في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنث. وتعرب نونا للوقاية فحسب؛ لأنها لا محل لها من الإعراب، أما دخولها ففيه تفصيل بين وجوب وجواز.

إزالة اللبس بين أمر المخاطب وأمر المخاطبة: فياء المتكلم تخصّ المذكر، على نحو (أكرمْنِي)، وياء المخاطبة تخص المؤنث، على نحو (أكرِمِي)، ولو حُذفت نون الوقاية من ياء المتكلم لأصبح الفعلان بنفس الصيغة ولحصل التباس بين ياء المتكلم وياء المخاطبة، فجاءت نون الوقاية لتزيلَ هذا اللبس.

إزالة اللبس بين ياء المخاطبة والفعل الماضي المتصل بياء المتكلم: مثل: (تداركِي: أمر للمخاطبة، وتداركَنِي: فعل ماضٍ متّصل بياء المتكلم) ولو حُذفت النون من الفعل الماضي لأصبحا بنفس الصيغة، وبالتالي لن نستطيع تحديد نوع الياء.

إزالة اللبس بين اسم الفعل وغيره من الأسماء: مثل: (سماعني: اسم فعل

أمر بمعنى "أسمعني" وسماعي: مصدر للفعل "سمع" مُضاف إلى ياء المتكلم).

إزالة اللبس بين حرف الجر والفعل: مثل: (خلاي: حرف جر، وخلاني: فعل). تفيد زيادة التوكيد: في إنَّ وأخواتها، فعندما تقول: (إنّني مسافرٌ غدًا) فيها تأكيد أكثر من قولك (إنَّي مسافرٌ غدًا).

ثانياً : زيادتها بعد الياء

وتزاد في المواضع التالية:

١- في المثني المنصوب والمجرور، من نحو رأيت الطالبين، ومررت بالطالبين.

٢- في جمع المذكر السالم المنصوب والمجرور، من نحو رأيت المعلمين، ومررت بالمعلمين.

٣- في مؤنث الأفعال الخمسة، في المثال: تفعلين.

وتختلف هذه اللاحقة عن سابقتها في أمور منها:

أن الياء هنا علامة إعراب فقط، وليس لها دلالة أخرى كما في لاحقة الألف والنون، أو الواو والنون؛ إذ إنها في لاحقة الألف والنون يمثل الألف الذي هو الحرف السابق على النون دلالتان التثنية والإعراب، وكذلك في لاحقة الجمع فإن السابق على النون وهو الواو يعطي دلالتين هما: الجمع والإعراب، وليس ذلك للياء، فلم يقل: ياء التثنية ولا ياء الجمع كما قيل: ألف الاثنين وواو الجماعة بالرغم من تشكلها مع لاحقة المثني عند التعريف بأنه بزيادة ألف ونون في الرفع وياء ونون في النصب والجر، وكذلك مع جمع المذكر السالم عند قولهم: مادل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون في الرفع وياء ونون في النصب والجر، ولعل اشتراك الياء بين المثنى والجمع هو ما ابعد تخصيص الياء مع أحد البابين المثنى والجمع.

حذف النون غير المفردة على غير قياس

١- حذف نون المئين

قال الرضي: "وربّما سقطت قبل لام ساكنة، اختيارًا، كما جاء في الشواذ (إِنَّكُمْ لَذائِقُوا الْعَذابِ) بنصب (العذاب) تشبيهًا لها بالتنوين في نحو قوله: وحاتم الطائيّ وهّاب المئي"(١).

٢- حذف نون الأفعال الخمسة في حالة الرفع:

قال في حاشية الصبان: "وقد تحذف هذه النون في حالة الرفع وجوبًا، فتقدر كما في نحو: هل تضربان، هل تضربن يازيدون، وهل تضربن يا هند، وجوازًا بكثرة في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو: تأمروني بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية، وإذا لم تحذف جاز الفك والإدغام وبالأوجه الثلاثة قرئ تأمروني، وبقلة في غير ذلك"(٢) .

(١)شرح شافية ابن الحاجب للرضي ص ٥٢٨.

(٢) حاشية الصبان ١/١٤٤.

الفصل الثاني : الدراسة النحوية

الأثر النحوي للزيادة:

المسألة الأولى: نون التوكيد: وهي حرف، وتلحق الأفعال المضارعة.

أولًا: إذا لحقت نون التوكيد الفعل المضارع فإن الفعل يصبح مبنيًا بعد أن كان معربًا، ويبنى الفعل المضارع على الفتح.

قال ابن مالك:

..... وَأعْرَبُوا مُضَـارِعاً إنْ عَرِيَـا

مِـنْ نُـونِ تَوْكِيـدٍ مُبَاشِـرٍ وَمِـنْ نُونِ إنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُـتِنْ[1]

قال ابن عقيل: " والمعرب من الأفعال هو المضارع، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث، فمثال نون التوكيد المباشرة: هل تضربن، والفعل معها مبني على الفتح، ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة، فإن لم تتصل به لم يبن، وذلك كما إذا فصل بينه وبينها ألف اثنين، نحو: هل تضربان وأصله: هل تضربانن، فاجتمعت ثلاث نونات، فحذفت الأولى وهى نون الرفع كراهة توالي الأمثال، فصار: هل تضربان، وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبة، نحو: هل تضربن يا زيدون، وهل تضربن يا هند، وأصل تضربن: تضربونن، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، كما سبق، فصار تضربون، فحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، فصار تضربن، وكذلك تضربن، أصله: تضربينن، ففعل به ما فعل بتضربونن، وهذا هو المراد بقوله: (وأعربوا مضارعًا إن عريا من نون توكيد مباشر، فشرط في إعرابه أن يعرى من ذلك، ومفهومه: أنه إذا لم يعر منه يكون مبنيًا، فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد، نحو: هل تضربن يا زيد، فإن لم تباشره أعرب، وهذا هو مذهب الجمهور، وذهب

(١) ألفية ابن مالك ص ١٠.

الأخفش إلى أنه مبني مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد، ومثال ما اتصلت به نون الإناث: الهندات يضربن، والفعل معها مبني على السكون، ونقل المصنف رحمه الله تعالى في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث، وليس كذلك، بل الخلاف موجود وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح"[١].

ثانيًا: اذا لحقت نون النسوة وهي ضمير يتحول الفعل المضارع من الإعراب الى البناء ويكون بنائه على السكون.

ثالثًا: نون الأفعال الخمسة، وهي حرف، تكون النون علامه إعراب الفعل المضارع، فارتفع الفعل المضارع بثبوت النون إذا كان من الأفعال الخمسة، وينصب ويجزم بحذفها، قال ابن مالك:

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّونَا رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ[٢]

قال ابن عقيل: " لما فرغ من الكلام على ما يعرب من الأسماء بالنيابة، شرع في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة، وذلك الأمثلة الخمسة، فأشار بقوله: (يفعلان) إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين سواء كان في أوله الياء، نحو: يضربان، أو التاء، نحو: تضربان، وأشار بقوله: (وتدعين) إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبة، نحو: أنت تضربين، وأشار بقوله: (وتسألون) إلى كل فعل اتصل به واو الجمع، نحو: أنتم تضربون، سواء كان في أوله التاء كما مثل، أو الياء، نحو: الزيدون يضربون، فهذه الأمثلة الخمسة، وهي: (يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين) ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، فنابت

(١) شرح ابن عقيل ١/٤٤.

(٢) ألفية ابن مالك ص١٢.

النون فيه عن الحركة التي هى الضمة، نحو: الزيدان يفعلان، فيفعلان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، نحو: الزيدان لن يقوما ولم يخرجا، فعلامة النصب والجزم سقوط النون من يقوما ويخرجا، ومنه قوله تعالى: "فإن لَّمْ تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّار"(١) .

- نقل الفعل من الإعراب إلى البناء:

نقل الفعل من الإعراب إلى البناء، فالفعل المضارع إذا اتصلت به إحدى نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة فإن الفعل المضارع يكون مبنيًا، فينتقلوا من حالة الإعراب إلى حالة البناء.

وأما الأثر اللفظي فيتمثل فيما يأتي:

١- بناء الفعل المضارع على الفتح، والفعل المضارع قبل توكيده بالنون فعل معرب، ويشترط في بنائه على الفتح اتصاله بنون التوكيد اتصالاً مباشرًا، أي: أن لا تقع ألف الاثنين أو ياء المخاطبة أو واو الجماعة أو نون النسوة بين الفعل والنون، نحو قولك للمهمل: لِتحترمَنّ عملَك. وقد اختاروا البناء على الفتح؛ لأنّ الفتح أخف الحركات، ولم يجعلوا الفعل مبنياً على السكون؛ لأن ّالنون الخفيفة ساكنة، والنون الأولى من الثقيلة ساكنة، فلو جعلوا الفعل مبنياً على السكون، لاجتمع ساكنان، وذلك لا يجوز في مثل هذه الحالة.

٢- بناء فعل الأمر على الفتح بدل من السكون، بشرط اتصاله بنون التوكيد اتصالاً مباشراً، أي ألّا يتصل بضمير رفع بارز، يفصل بينهما، نحو اشكرَنّ مَنْ أحسنَ إليكَ، فإنْ كان فعل الأمر متصلاً بضمير رفع بارز يفصل بينهما، فإنّه يجري عليه ما يجري على المضارع المسند لذلك الضمير.

المسألة الثانية: هي مسألة «إبدال النون الزائدة» ونلاحظ أن الحكم يختلف من إبدال النون لامًا، وإبدال الحرف الأصلي نوناً. وإذا أبدل النون

(١) المصدر السابق نفسه.

الزائدة لامًا فإن الاسم يمنع من الصرف، ويعطى البدل حكم المبدل منه، وذلك نحو: (أصيلال) وأصله: (أصيلان) تصغير (أصيل). وهو (الوقت بين العصر والمغرب) إذا سمي به. أما إذا أبدل الحرف نونًا فإنه يصرف، وذلك نحو: (حنّان)، فإن النون مبدلة عن الهمزة في (حنّاء).

جاء في «التصريح على التوضيح» بخصوص الإبدال: "وإذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف، إعطاء للبدل حكم المبدل منه، وذلك نحو: «أصيلال» مسمى به أصله «أصيلان» تصغير «أصيل» على غير قياس، ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف، وذلك نحو: «حنان» سمى به، أصله «حنّاء» أبدلت همزته نونا»[١] .

المسألة الثالثة: المتعلقة بموضوع العلمية وزيادة الألف والنون، هي مسألة (التصغير)، ومدى تأثيره في حكمه الإعرابي، هل يبقى الاسم ممنوعًا من الصرف بعد التصغير؟ أم يصرف؟ وما ضابط الصرف والمنع في هذه الحالة؟ والملاحظ أن تأثير التصغير ليس مقصورًا على هذا الموضوع، بل هو يشمل كل أنواع الممنوع من الصرف، لأن التصغير يحدث تغييرات في الكلمة، فإن كانت هذه التغييرات تؤدي إلى زوال علل المنع من الصرف صرف الاسم، مثال ذلك: (عمر وأحمد وجنادل) وتصغيرها يزيل علل المنع فيها، فتصرف، فمثلًا يزول العدل في (عمير)، ووزن الفعل في (أحيمد)، وصيغة منتهى الجموع في (جنيدل).

أما إذا لم يزل التصغير الأسباب المانعة فإن الاسم يبقى على منعه الصرف لبقاء علل المنع حيث نقول: (حميزة ، صفيراء ، غضيبان)، فالعلمية والتأنيث، وألف التأنيث الممدودة، والوصفية مع زيادة الألف والنون، كلها علل باقية مع التصغير، فضابط المنع مع التصغير هو بقاء العلل وزوالها، وهذه

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢١٧/٣.

القاعدة تنطبق على موضوعنا الذي نحن بصدده ألا وهو: الأعلام المزيدة بالألف والنون.

فنرى التصغير يؤثر في بعض الكلمات فيزيل عللها فتصرف مثل: (سرحان وسلطان وضبعان) وتقول في تصغيرها : (سريحين، سليطين، ضبيعين) وبتأملها نرى أن إحدى العلتين المانعتين قد زالت وهي الألف والنون. بينما لا نرى هذا التأثير في تصغير كلمات أخرى من نفس الصنف مثل: (عثمان، شعبان، رمضان) إذ نقول في تصغيرها: عثيمان، شعيبان، رميضان. فهي مع تصغيرها ما زالت ممنوعة من الصرف لبقاء العلمية مع الألف والنون. فالتصغير لم يؤثر فيها من هذه الناحية. ويقول سيبويه بهذا الخصوص: "فإذا حقرت سرحان اسم رجل فقلت: سريحين صرفته؛ لأن آخره الآن لا يشبه آخر غضبان، لأنك تقول في تصغير: (غضبان) غضيبان، ويصير بمنزلة غسلين وسنين"(١).

وجاء في المقتضب: "وكذلك سرحان لو صغرته فقلت: سريحين، لصرفت سريحينا في المعرفة والنكرة وما كان مثله نحو: تصغيرك سلطاناً وضبعاناً إذا قلت: سليطين وضبيعين"(٢) .

فخلاصة الأمر في هذا الموضوع هو أن صرف هذه الأسماء أو منعها من الصرف عند التصغير، مرتبط ببقاء العلل أو زوالها، فبقاؤها بقاء للمنع ، وزوالها زوال للمنع.

(١) الكتاب ١١/٢.

(٢) المقتضب ٣٣٧/٣.

الفصل الثالث : الدلالة

عند استقراء المواضع التي وردت فيها الألف والنون لوحظ أنها لها جذراً في الدلالة يتفرع عنه دلالة جميع المواضع التي جاءت فيها، وهذا الجذر الدلالي هو دلالتها على مضاعفة كمية الشيء إما ضعفاً واحداً أو أضعافاً كثيرة، ثم يضاف إلى ذلك أغراض بلاغية مختلفة لهذه المضاعفة، فإذا بدأنا بالتثنية فإنه بزيادة الألف والنون على المفرد أو الواحد ينتج اثنان وهي ضعف الواحد، ففي هذه الحالة فإن الغرض هو بيان مضاعفة الكمية مرة واحدة، وإذا جئنا لغرض التكثير أو المبالغة فهي لا تخلو من هذا المعنى، وهو مضاعفة الكمية بالإضافة إلى المعنى البلاغي مثل: المبالغة أو التعظيم أو التضخيم وغير ذلك.

تأتي زيادة النون للأغراض التالية:

١- التثنية.

٢- الجمع: سواء جمع التكسير، مثل: غلمان وأسنان وأحضان وأعوان، فالنون هنا أصلية، وجمع مذكر السالم، مثل: معلمون.

٣- الفرق بين المذكر والمؤنث.

٤- التوكيد.

٥- تضاف الألف والنون إلى المصدر؛ لتدل على أصل وحقيقة الصفة، وكون المسمى ذا صفة دلالة على دوام الصفة في الموصوف، مثل: جوعان.

٦- التأنيث وتكون في الفعل الماضي، مثل: قمن ، وفي فعل الأمر: قرن.

٧- التكثير: نحو: عربان، جمع أعرابي، وحيطان جمعه حائط، وأن للألف والنون دلالة أخرى تزيد على الحدث؛ قد تكون المبالغة في الحدث نفسه ، مثل: الموتان للموت الكثير، والموت للموت المعروف، وكذلك البهتان الألف والنون فيها تعطيان زيادة في الدلالة على معنى الحدث، وكذلك في الشنآن والحيوان.

قال ابن عقيل: "من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء، نحو: يا فل أي: يا رجل، ويالؤمان للعظيم اللؤم، ويا نومان للكثير النوم، وهو مسموع".(١)

٨- أغراض خاصة ، فمثلاً في المصادر للدلالة على الاضطراب والغليان: كـ(فوران، وغليان).

٩- ذكر النحاة أن من أغراض التنوين هو: التفريق بين ما يصرف وما يمنع من الصرف، وذكروا أيضًا أن الألف والنون تكون عوضاً عن التنوين، فإننا نستطع الربط بين هاتين القاعدتين ونقول: إن مجيء الألف والنون هو أيضًا للتفريق بين ما يجري وما لا يجري.

دلالات الحذف :

أولاً: حذف النون من مضارع كان المجزوم

يبدو أن النحاة واللغويين قد أجازوا حذفها على مضض، فقد أجازوا حذفها إذا كان الفعل مضارعاً مجزوماً غير موصول بضمير، نحو: (يكنه)، وغير متبوع بساكن، نحو: قوله تعالى: {لم يكن الذين كفروا}. ويبدو كذلك أنهم لم يجمعوا على شروط حذفها، فقد أجاز يونس حذفها مع الساكن، نحو قول الشاعر:

لَمْ يَكُ الحَقّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعفّتَ بالسَّرَرْ(٢)

ولعل الضيق الذي أحس به النحاة واللغويون من حذفها يمثله قول ابن جني: "وحذف النون من "يكن" أقبح من حذف التنوين ونون التثنية والجمع؛ لأن النون في يكن أصل وهي لام الفعل، والتنوين والنون زائدتان، فالحذف فيهما أسهل منه في لام الفعل"(٣).

(١) شرح ابن عقيل ٢٧٧/٣.

(٢) هذا البيت لشاعر جاهلي، اسمه حسيل، ينظر: الخصائص ٩١/١، والمحكم والمحيط الأعظم ١٤٥/٧.

(٣) سر صناعة الإعراب ١٩٣/٢.

وربط بعض المفسرين نون مضارع "كان" بالمساحة السياقية فقد ذهب الخطيب الإسكافي إلى أن حذف النون يعود إلى كثرة الجمل المتعلقة بالفعل الذي حذفت النون منه، لأن كثرة المتعلقات تثقل الكلمة، ففي قوله تعالى: {أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه ومن قبله كتاب موسى إماماً ورحمة أولئك يؤمنون به ومن يكفر به من الأحزاب فالنار موعده فلا تك في مرية منه إنه الحق من ربك ولكن أكثر الناس لا يؤمنون} [هود١٧]، حذفت النون من "تك" لأنها سبقت بجمل كثيرة!، وكذلك في [مريم٩،٦٧].

وأما في قوله تعالى: {قال رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً ولم أكن بدعائك رب شقياً} [مريم٤] فقد ثبتت النون في "أكن"، وكذلك في {السجدة ٢٣}.

ويحاول الخطيب الاسكافي أن يعلل الربط بين حذفها وكثرة المتعلقات بقوله: "فلما كانت الكثرة أحد سببي حذف النون في الأصل صارت كثرة المتعلقات أحد سببي اختيار حذفها[١].

وقد شكلت مساحة السياق المتعلق خلافاً بين بعض المفسرين فعلى الجانب الآخر يقف الغرناطي[٢] مخالفاً ما ذهب إليه الخطيب الإسكافي على الرغم من اعتماده على المساحة السياقية، فقد ذهب إلى أن حذف النون في قوله تعالى: {فلا تك في مرية منه} [هود١٧]، تخفيف ليناسب إيجاز الكلام المتعلق به وهو {إنه الحق من ربك ولكن أكثر الناس لا يؤمنون}، وكذلك الأمر في [هود١٠٩] وأما في قوله تعالى: {فلا تكن في مرية من لقائه} [السجدة٢٣] فلم تحذف النون ليتناسب ثبوتها مع طول الكلام المتعلق به؛ فنوسب الإيجاز بالإيجاز والطول بالطول.

(١) درة التنزيل وغرة التأويل ٧٥٣/٢.

(٢) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر (المتوفى: ٧٠٨هـ) وانظر قوله في كتابه: ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، ٢٥٤/٢.

ولا نملك إزاء هذا التوجيه سبباً واحداً يدعونا للأخذ به، فما ذهب إليه الخطيب الإسكافي والغرناطي من بعده هو تصور يفتقر إلى مقومات الربط الموضوعي بين حذف النون ومساحة السياق، ولا نتصور وجود رابط بين مساحة السياق وحذف حرف من الكلمة، كما أن صوت النون لا يتصف بملامح الثقل أو الصعوبة، كما أن الثقل وصعوبة النطق ينجمان عن بنية الكلمة نفسها وليس من وقوع الكلمة في السياق.

وسعى المراكشي(١) إلى تقعيد حذف النون من مضارع "كان" المجزوم فنص على أن النون تحذف "تنبيهاً على صغر مبدأ الشيء وحقارته، وأن منه ينشأ ويزيد إلى ما لا يحيط بعلمه إلا الله وهذه القاعدة التي ارتضاها المراكشي قد تتوافق مع سياق بعض المواضع، نحو قوله تعالى: {ألم يك نطفة} [القيامة٣٧]، فقد حذفت النون "تبنيهاً على مهانة مبتدأ الإنسان وصغر قدره بحسب ما يدرك هو من نفسه، ثم يترقى في أطوار التكوين... وكذلك قوله تعالى: {وإن تك حسنة} [النساء٤٠] "حذفت النون تنبيهاً على أنها إن كانت صغيرة المقدار.... فإن إليه ترتيبها وتضاعيفها.

ولكن المواضع الأخرى التي ساقها المراكشي للتدليل على قاعدته تحوي قدراً كبيراً من التكلف والمبالغة؛ وبخاصة تفسيره للحذف في قوله تعالى: {فلم يك ينفعهم إيمانهم} [غافر٨٥]، فكيف يمكن التوفيق بين قول المراكشي "انتفى عن إيمانهم مبدأ الانتفاع وأقله؛ فانتفى أصله ومضمون القاعدة التي نص عليها؟! وكذلك توجيهه لحذف النون في قوله تعالى: {أولم تك تأتيكم رسلكم} [غافر٥٠]، لا يبعث على القبول أو الارتياح.

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي المعروف بابن البناء المراكشي (المتوفى: ٧٢١هـ)، وانظر قوله في كتابه: عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل ص١٠٦.

ويبدو أن "القاعدة" كانت تتشكل في ذهن المراكشي من ومضات دلالية من بعض المواضع، ولكنه أقحم هذه الومضات الدلالية على مواضع أخرى لا صلة لها بالمواضع الأولى، فجاءت أقواله مناسبة في مواضع ومستهجنة في مواضع أخرى.

ويتكئ فاضل السامرائي على المقابلة بين سياقين دلاليين في توجيه الحذف والثبوت. ففي قوله تعالى: {ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق مما يمكرون} [النحل١٢٧]، حذفت النون من "تك" لأن الآية نزلت حين مثل المشركون بالمسلمين يوم أحد؛ فحذفها إشارة إلى ضرورة حذف الضيق من النفس أصلاً.. وتخفيف الفعل بالحذف إشارة إلى تخفيف الأمر وتهوينه على النفس. وثبتت في قوله تعالى: {ولا تحزن عليهم ولا تكن في ضيق مما يمكرون} [النمل٧٠] لأن الآية في سياق المحاجَّة في المعاد وهو مالا يحتاج إلى حذف النون.

وعلى الرغم من أن الآيتين تختلفان في المناسبة إلا أن المستوى النفسي للسياقين واحد، فكلاهما يشتمل على الحذف والضيق اللذين أحس بهما الرسول عليه الصلاة والسلام، وفي كليهما جاء أسلوب الخطاب الرباني واحداً، ولا فرق بينهما إلا في المناسبة. فكيف يكون حذف النون في الآية الأولى تخفيفاً وتهويناً عن النبي عليه السلام ولا يكون كذلك في الآية الثانية؟!

وحذفت من "تك" في قوله تعالى: {فلا تك في مرية منه} [هود١٧]، وثبتت في "تكن" في قوله تعالى: {فلا تكن في مرية من لقائه} [السجدة٢٣]، ففي الأولى تثبيت للرسول ونهي له عن الريب والمرية بخلاف الآية الأخرى فليس فيها مثل هذه الدواعي.ثم إن الكلام في الأولى على القرآن الكريم وعلى قوم الرسول وتهديد من يكفر به، والكلام في الثانية على التوراة وبني إسرائيل، فناسب الحذف في الآية الأولى دون الثانية تثبيتاً للرسول ونهياً له عن الريبة فيه.

ويستأنس السامرائي بسياق السورة كله في توجيه بعض المواضع، فقد حذفت النون من "يك" في قوله تعالى: {ألم يك نطفة من مني يمنى} [القيامة٣٧]. فقد ربط بين حذفها وطابع العجلة الذي اتسم به الجو العام للسورة، فقد وصفت السورة طابع النفس الإنسانية من حيث الميل إلى العجلة التي تؤدي به إلى الندم واللوم كما أن الإنسان لا يخلق من المني وحده، وإنما يخلق عندما يلتقي المني بالبويضة، لهذا نقص فعل الكون (يكن) إشارة إلى التطوير المذكور في الآيات.

وقد أقام السامرائي علاقة بين حذف النون ووقوع الحذف في مواضع أخرى من السورة ذاتها، فقد حذف جواب القسم {لا أقسم بيوم القيامة} [القيامة١]، وحذف فاعل الفعل {كلا إذا بلغت التراقي} [القيامة٢٦]، وحذف فاعل الظن {وظن أنه الفراق} [القيامة٢٨][1].

(١) ينظر معاني النحو للسامرائي ص ٢٠٩.

الخاتمة وأهم النتائج

النون حرف من حروف الهجاء العربي، ومثله مثل باقي حروف الهجاء يؤدي وظائف بنيوية ووظائف دلالية، وذلك من خلال تموضعه بين بقية الحروف، ويحدث لها بعض التغيرات من خلال موقعها ومجاورتها لبعض الحروف وبعدها عن بعض الحروف، بما يجعلها تؤثر وتتأثر صرفيًا ونحويًا وصوتيًا ودلاليًا، ومن أهم النتائج الذي توصل إليه البحث ما يلي:

- إن حرف النون له تداخلات كثيرة، ومباحث متعددة، وحضور قوي في الدلالة، لا يشابهه فيها أي حرف آخر.
- للنون وظيفة صوتية ناشئة من الحركات على أوآخر الكلمات التي تتعلق بالتفريق بين المعاني، وهو ما اصطلح عليه النحاة بالتنوين سواء أكان رفعاً أو نصباً أو جراً، وقالوا عنه: نون ساكنة، وما تعلق بهذه النون الساكنة من أحكام وبخاصة في قراءة القرآن، وسماها: "نون الصّرْف، نَحْو رَأَيْت زيدًا يَا هَذَا، وَتسَمى تنوينًا، وَهِي نون خَفِيفَة فِي الْحَقِيقَة، وتحرك إِذا لقيها سَاكن، نَحْو: جَاءَنِي زيد الْيَوْم".
- المواضع التي وردت فيها الألف والنون لوحظ أنها لها جذراً في الدلالة يتفرع عنه دلالة جميع المواضع التي جاءت فيها، وهذا الجذر الدلالي هو دلالتها على مضاعفة كمية الشيء إما ضعفاً واحداً أو أضعافاً كثيرة، ثم يضاف إلى ذلك أغراض بلاغية مختلفة لهذه المضاعفة، فإذا بدأنا بالتثنية فإنه بزيادة الألف والنون على المفرد أو الواحد ينتج اثنان وهي ضعف الواحد، ففي هذه الحالة فإن الغرض هو بيان مضاعفة الكمية مرة واحدة، وإذا جئنا لغرض التكثير أو المبالغة فهي لا تخلو من هذا المعنى، وهو مضاعفة الكمية بالإضافة إلى المعنى البلاغي مثل: المبالغة أو التعظيم أو التضخيم وغير ذلك.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج(ت٣١٦هـ)، تحقيق: د/عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٣(١٤١٧هـ – ١٩٩٦م).
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي بيروت لبنان.
- تاج العروس من جواهر القاموس–للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدي–منشورات دار مكتبة الحياة–بيروت.
- التصريح بمضمون التوضيح، تأليف الشيخ/خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تحقيق: أ/محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية(بيروت – لبنان) ، ط١ (١٤٢١هـ –٢٠٠٠م).
- تفسير الطبري(جامع البيان في تأويل القرآن)، لمحمد بن جرير بن يزيد، تحقيق: أ/ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١(١٤٢٠هـ ـ٢٠٠٠م).
- تلحين النحويين للقراء، د/ ياسين جاسم المحيميد، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي(ت٧٤٩هـ)، تحقيق:د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي– القاهرة، ط١ (١٤٢٢هـ–٢٠٠١ م) .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق. أ/طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: أ/عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: أ/محمد علي النجار، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤(١٩٩٩م).
- ديوان الأخطل، شرح/ مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- ديوان الأعشى الكبير، شرح/ محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز.
- ديوان جرير بشرح ابن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف القاهرة، الطبعة الثانية.
- ديوان حميد بن ثور، صنعة/ عبد العزيز الميمني، الدار القومية القاهرة، ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م.
- ديوان ذي الرمة، اعتنى به، عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت لبنان، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف القاهرة.
- سر صناعة الإعراب، تأليف أبي الفتح عثمان بن جنّي ت.د/حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط٢ (١٤١٣هـ ـ١٩٩٣م) .
- شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي(بيروت- لبنان)، ط١ (١٣٧٥هـ-١٩٥٥م).
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: د/يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاربونس ـ بنغازي ، ط٢ (١٩٩٦م).
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية.

- شرح المفصل، للشيخ /موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(ت٦٤٣هـ)، عنيت بطبعه/إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، للفارسي، المكتبة السلفية.
- عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل، ابن البناء المراكشي، تحقيق: هند شلبي، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي، المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
- كتاب سيبويه أبي بشرو عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق: أ/عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣(١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- لسان العرب لابن منظور، تحقيق:أ/عبد الله علي الكبير، وآخرين، ط/دار المعارف- القاهرة.
- مجموع أشعار العرب[ديوان رؤبة بن العجاج] اعتنى به/ وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة – الكويت.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق: د/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث.
- معاني النحو لفاضل السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتب.

- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: أ/محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – وزارة الأوقاف (١٤١٥هـ -١٩٩٤م).
- ملاك التأويل ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، ابن الزبير الثقفي الغرناطي، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، المحقق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العربي.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تأليف الإمام جمال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: أ/أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية(بيروت–لبنان)، ط١(١٤١٨هـ -١٩٩٨م).